

" الاعتمادات المستندية وتأثيرها على

التجارة الخارجية في فلسطين "

كلية الأعمال و الاقتصاد

دائرة العلوم المالية و المصرفية

أعداد:

حليمة خصيب

بإشراف:

أدياما أبو لبن

المحتويات

| | |
|----|---|
| 4 | الملخص |
| 5 | الفصل الأول: الإطار العام للدراسة |
| 5 | المقدمة |
| 7 | مشكلة الدراسة : |
| 7 | أسئلة الدراسة : |
| 7 | أهداف الدراسة : |
| 7 | أهمية الدراسة : |
| 8 | الفصل الثاني: الدراسات السابقة |
| 8 | مراجعة الدراسات السابقة: |
| 11 | الفصل الثالث: المنهجية |
| 11 | منهجية البحث : |
| 11 | مصادر البيانات : |
| 11 | مجتمع الدراسة والعينة : |
| 11 | حدود الدراسة : |
| 12 | تحليل البيانات : |
| 12 | الإطار النظري للبحث : |
| 26 | الفصل الرابع: التحليل |
| 26 | تحليل المقابلات الشخصية مع رؤساء قسم الاعتمادات المستندية في بنك فلسطين وبنك القاهرة عمان |
| 29 | تحليل أداة الدراسة : |
| 45 | تحليل بيانات الاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية بين فلسطين ودول العالم : |
| 50 | الفصل الخامس: النتائج والتوصيات |
| 50 | النتائج : |
| 52 | التوصيات : |

| | |
|---------|------------------|
| 53..... | الخاتمة |
| 54..... | المراجع والملاحق |
| 54..... | المراجع : |
| 59..... | الملاحق : |

المخلص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مدى وعي التجار الفلسطينيين لأهمية الاعتمادات المستندية التي تعد وسيلة مهمة من وسائل الدفع في عملية التجارة الخارجية، لما لها من أهمية في حماية الطرفين أي المستورد والمصدر، كما تم التعرف على المعوقات التي تواجه المستورد الفلسطيني في عملية استلام البضاعة، وكذلك التعرف على الاجراءات البنكية المستخدمة في عملية سير الاعتماد المستندي والتعرف على آلية عمله، كما وتم التعرف على القطاعات التي تستخدم الاعتمادات المستندية في تعاملاتهم التجارية مع الخارج، نظراً لأهمية القانون في تلك المعاملات فتم التعرف على القوانين التي تحكم الاعتمادات المستندية في فلسطين.

ولتحقيق هذه الأهداف تم استخدام أدوات مختلفة للدراسة، حيث تم عمل مقابلات شخصية مع رؤساء قسم الاعتمادات المستندية في اكثر البنوك التي تقوم بإعطاء اعتماد مستندي حسب احصائيات سلطة النقد الفلسطينية وقاموا بالإجابة على اثنا عشر سؤال للتمكن من الوصول لإجابة عن أسئلة الدراسة، وكذلك تم توزيع استبانة تتكون من 16 فقرة ووزعت على عينة الدراسة التي تتكون من 40 تاجر في مدينة رام الله والبيرة وهم التجار الذين يقومون بالاستيراد والتصدير من والى الخارج.

وللوصول الى النتائج، تم عمل تحليل لبيانات الاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية باستخدام برنامج (Excel)، وتم تحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وتم استنتاج أن نسبة وعي التجار الفلسطينيين لأهمية الاعتمادات المستندية عالية نسبياً حيث تبلغ النسبة 62.5% ، أما بالنسبة للمعوقات التي تواجه المستورد الفلسطيني في عملية استلام البضاعة فتم الوصول الى أنهم يواجهون معوقات كثيرة تُفرض عليهم من الجانب الاسرائيلي ومنها الحجز على البضاعة لفترات طويلة في الميناء(ميناء أشدود أو أسدود) كون الميناء اسرائيلي، وكذلك معوقات الفحص الأمني ورسوم التخليص.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصية ببعض الامور ومنها أن توزع المصارف على التجار نشرة مترجمة للقواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية، وأنه يجب على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تقوم بمتابعة الاتفاقيات التجارية ومراجعتها مع الجانب الاسرائيلي لما يخدم المستورد الفلسطيني حتى تتم معاملتهم في نقاط العبور كما يعامل المستورد الاسرائيلي.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

المقدمة

شهد الاقتصاد الفلسطيني في عام 2015 ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة وصلت إلى 3.5% خلال العام مقارنة مع عام 2014، مما أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% خلال عام 2015 مقارنة مع العام 2014، أما على صعيد حركة التجارة الخارجية في فلسطين والتي تتمثل في إجمالي الصادرات والواردات فقد أشارت التقديرات إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 8.4% مقارنة مع عام 2014، كما ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 6.7% مقارنة مع عام 2014، كما بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية التي منحها القطاع المصرفي عام 2014 ما قيمته 4,895.9 مليون دولار أمريكي، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 9.3% مقارنة مع عام 2013.

تعتبر الاعتمادات المستندية الأداة الأكثر فاعلية لتمويل عمليات التجارة الدولية بالإضافة إلى كونها وسيلة لتنظيم وضمان هذه العملية، حيث إن الاعتمادات المستندية نشأة كنظام مصرفي أوجدته الحاجة المتزايدة عند التجار للتعامل فيما بينهم في مناطق مختلفة من العالم لتسوية العقود الدولية وتوفير الضمان والثقة لكل من البائع والمشتري نتيجة لتوسيط البنوك بينهم، كما أنها توصف بالتقنية المصرفية الفريدة في محتواها والفعالة على مستوى أدائها والرائدة في حماية أطرافها على المستوى العالمي، نتيجة لذلك أصبح الاعتماد المستندي حجر الزاوية في مجال التبادل التجاري الدولي.

عند الحديث عن التجارة الخارجية لا بد أن نذكر المعوقات والعقبات التي تحيط بالتجارة الخارجية بسبب الظروف السياسية الغير مستقرة والتي تلعب الدور الأساسي في عدم الاستقرار الاقتصادي في فلسطين، وكذلك معوقات النقل المفروضة على المستوردين الفلسطينيين في عمليات التجارة الخارجية، إلى جانب ذلك الاتفاقيات الموقعة ما بين الجانب الإسرائيلي والسلطة الوطنية الفلسطينية التي تفرض فيها إسرائيل قيوداً على كمية ونوعية البضاعة التي سيتم استيرادها.

لا بد أن ازدياد حجم البنوك الفلسطينية أدى إلى تيسير حركة التجارة الدولية مع الفلسطينيين، وذلك لأن أغلب عقود التجارة الدولية تشترط أن يكون أحد أطرافها بنك تجاري أو غيره من البنوك وذلك لكي يكون أكثر ضماناً للطرف الآخر، كما أن غرفة التجارة الدولية لعبت دور مهم في تطور التجارة الدولية من خلال إصدار نشرات خاصة بغرفة التجارة الدولية مثل نشرة 600 التي أصدرت عام 2007، والتي تتضمن المبادئ الخاصة بالاعتمادات المستندية وتحديداً العلاقة بين أطراف الاعتماد المستندي، وذلك لأن كل طرف من الأطراف يوجد في دولة مختلفة ولا يجوز تطبيق قانون دولة دون الأخرى في حال حدوث خلافات ومنازعات بين الدول، حيث أن هذه المبادئ

جعلت من غرفة التجارة الدولية هي الحاكمة في المنازعات التي تحصل بين طرفي الاعتماد أو بين البنوك، حيث أن هذه المبادئ والأعراف مطبقة على جميع البنوك في العالم ولا يجوز أن يخرج أحد عن نطاقها إلا بأمر شكلية كأمر التوقيع، الى جانب كل هذا الضمان والأمان الذي تحققه الاعتمادات المستندية لكل من البائع والمشتري إلا أن عمليات الاحتيال فيها موجودة وذلك لتعدد أشكال الاعتمادات المستندية في مجال التجارة الدولية، فلذلك يجب أن يكون الموظفون العاملون في قسم الاعتمادات المستندية لدى البنوك ذو خبرة ودراية عالية في هذا المجال، كما أنه يتوجب عليهم أن يكونوا على خبرة عالية باللغة الانجليزية كون جميع وثائق ونماذج الاعتماد المستندي عالمية ولا تصدر الا باللغة الانجليزية.

ونتيجة الدراسة: ذكر من أهمية الاعتمادات المستندية فقد تم في هذا البحث التعريف بالاعتمادات المستندية، وفوائدها وخصائصها، وأنواعها، وشروطها، و آلية عملها، والتزامات أطرافها، وكذلك تم التعرف على الاجراءات البنكية المتبعة في قبول الاعتمادات المستندية ومدى اقبال التجار عليها وكذلك معرفة قيمة العمولات التي تفرضها البنوك على التاجر عند قيامه بطلب فتح الاعتماد والتعديل عليه، وتم التعرف على المعايير التي تواجه المستوردين الفلسطينيين عند استلام بضاعتهم من الجانب الاسرائيلي والجانب الفلسطيني.

مشكلة الدراسة :

المحددات والمعوقات التي تواجه المستورد الفلسطيني في استخدام الاعتمادات المستندية وفي عملية استلام البضاعة.

أسئلة الدراسة :

تتمثل الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هي المعوقات التي تواجهه المستوردين الفلسطينيين في عملية استلام البضاعة ؟
- ما هي درجة وعي التجار لأهمية الاعتمادات المستندية؟
- ما هو القانون الذي يحكم المنازعات بين أطراف الاعتمادات المستندية ؟
- ماهي علاقة الاعتمادات المستندية بالتجارة الخارجية؟

أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف الدراسة في:

- تحديد مفهوم الاعتمادات المستندية وطبيعتها من حيث أطرافها، خصائصها، وظائفها، أنواعها، وآلية عملها.
- التعرف على الحالات التي تستخدم فيها الاعتمادات المستندية.
- التعرف على القانون الذي يحكم الاعتمادات المستندية في فلسطين.
- معرفة انطباق المتعاملين بالاعتمادات المستندية تعاملاً مباشراً.
- التعرف على مقدار التأمينات وعمولات التعديل التي تطلبها البنوك التجارية على الاعتمادات المستندية.

أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الاعتمادات المستندية كونها رافداً من روافد التجارة الخارجية، مما يصب في أهميتها لازدهار الاقتصاد الوطني في البلد، كما انها تعد مهمة لازدياد نمو التجارة في فلسطين بشكل عام.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

مراجعة الدراسات السابقة:

كثرت الدراسات النظرية حول موضوع الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة وذلك لأهمية هذا الموضوع في الاقتصاد المحلي للدول حيث أنه يكون للتجار الدور الأساسي في تسيير حركة البضائع الى جانب تسيير حركة الأموال نظراً لسهولة التعامل مع هذا القطاع مقارنة مع غيره من القطاعات الاقتصادية.

للتمكن من فهم موضوع الاعتمادات المستندية لابد من تعريفها، الا أن تعريفات الباحثين تعددت لهذا الموضوع فتم تعريفها على أنها عقد يتعهد فيه البنك بفتح اعتماد بناءً على طلب أحد عملائه يسمى (الأمر) لصالح شخص آخر يسمى (المستفيد) بضمان مستندات تمثل البضاعة المنقولة والمعدة للنقل (السعيد، 2007)، ويرى الباحثين أن الاعتمادات المستندية تعد بمثابة حجر الزاوية في العلاقة بين عميل البنك والبائع الذي عقد معه العقد وذلك قبل اللجوء لفتح الاعتماد ، إلى جانب ذلك فهي تعتبر احدى وسائل الاقراض التقليدية في التجارة الدولية (John, 1998).

بالنسبة لأنواع الاعتمادات المستندية فإنها متعددة تبعاً للغاية المرجوة من الاعتماد حيث تم تقسيم أنواعها لعدة أقسام، فتم تقسيمها من حيث قوة التزام البنك الى اعتمادات قابلة للإلغاء واعتمادات غير قابلة للإلغاء، أما من حيث تدخل عدة بنوك في دفع قيمة الاعتماد فإنها تقسم الى اعتمادات معززة واعتمادات غير معززة، ومن حيث إمكانية نقلها من مستفيد إلى آخر للقيام بتنفيذ العملية وشحن البضاعة للمشتري فتم تقسيمها الى اعتمادات قابلة للتحويل واعتمادات غير قابلة للتحويل، (ناصر، 2014).

نرى من خلال ما تقدم أن أنواع الاعتمادات المستندية متنوعة لكنه يجوز لكلا الطرفين الاتفاق على نوع الاعتماد المراد فتحه، وإن استخدام أي نوع من الأنواع لا يغير بشكل جوهري من اجراءات تنفيذ الاعتماد المستندي، أي أن جميع أنواع الاعتمادات المستندية تسيير بنفس الطريقة ويكون بها نفس الأطراف. (عبد الله، 2006)

يتمتع الاعتماد المستندي بميزة خاصة عن غيره من الاستخدامات الأخرى في دفع قيمة البضاعة لتسيير عملية التجارة الخارجية، وتأتي هذه الميزة بكونه يحمي طرفي التجارة حيث أن التاجر لا يستطيع دفع قيمة البضاعة للمصدر إلا عند وصول مستندات البضاعة والتأكد من أن البضاعة تم شحنها، (أبو الخير، 1993). فبالتالي فهي تحقق الأمان للطرفين في وصول البضاعة بالموصفات المحددة والأسعار المحددة وفي المواعيد المحددة، الا أنه في أغلب الأحيان لا يكون المصدر صادق في مواصفات البضاعة التي تم الاتفاق عليها ولا يخلى مجال التجارة الخارجية من ذلك، (عثمان، 1993)، أما بالنسبة لإتمام عملية الدفع فإن البنك يتعهد للمستفيد بسداد قيمة الاعتماد عند استلام المستندات فقط والتأكد من أنه تم شحن البضاعة للمستورد. (ابراهيم، 2004)

تتعدد أطراف الاعتماد المستندي حيث يمتاز بأنه يتكون من أكثر من طرفين فيكون على الأقل يوجد به ثلاث أطراف كونه يتعامل مع مستفيد خارجي أي يجب أن يكون هناك ثقة من قبل المستفيد بأنه سوف يستلم قيمة البضاعة من خلال تعهد البنوك بذلك، إن الاعتماد المستندي يتكون بشكل أساسي من ثلاث أطراف وهم، أولاً: طالب فتح الاعتماد وهو المستورد حيث يقوم بفتح اعتماد مستندي في بنك محلي بقيمة البضاعة المراد استيرادها، ثانياً: البنك المصدر: وهو البنك الذي يقوم بفتح الاعتماد المستندي، ثالثاً: المستفيد: وهو المصدر، إلا أنه في أغلب الأحيان يكون هناك طرف آخر وهو البنك المعزز للاعتماد والذي يوجد في بلد المصدر حيث تكون مهمته الى جانب تبليغ المستفيد بأن هناك اعتماد مستندي فتح باسمه ، يقوم أيضاً بدفع قيمة الاعتماد وذلك بالاتفاق مع البنك الفاتح للاعتماد.(عبد الحميد،2000)

ان تطور التعامل بالاعتمادات المستندية بين التجار أدى الى تنشيط عملية التجارة الخارجية بين الدول وخاصة الدول النامية التي تحاول تشجيع عمليات التصدير للخارج وتسهيل تلك العمليات (أحمد ظاهر،2008)، حيث اعتبرها البعض الحل السحري لإزالة مخاطر التعامل التجاري سواء على المستوى المحلي أو العالمي (Daren,1999) ، وهذا أدى الى تشجيع التاجر الفلسطيني على الاتصال والتعامل مع العالم الخارجي وذلك بسبب تخفيض الارتباط القسري للاقتصاد الفلسطيني مع الاقتصاد الاسرائيلي، وبالرغم من انتشار التعامل بالاعتمادات المستندية إلا أنه يوجد هناك مشاكل متعددة للاعتمادات المستندية الصادرة لدى المستوردين الفلسطينيين وتتمثل في مشكلة تذبذب أسعار العملات وأيضاً ارتفاع عمولة التعديل على الاعتماد كون البنوك الفاتحة للاعتماد هي البنوك الاسرائيلية (أبو الرب،2000) كما ان هذه المشكلات تختلف من دولة لأخرى فوجد (ظاهر،1999) في دراسته في الأردن على أن المشكلات التي تواجه المستوردين الأردنيين تتمثل في وصول البضاعة قبل وصول المستندات ووصول المستندات ناقصة ، كما تبين أن المشاكل الذي تواجه المستوردين الأفراد في قطاع السلع الغير معمرة أكثر من المشاكل الذي تواجه الأفراد في قطاع السلع المعمرة (أحمد حسن،2005)، ولحل هذه المشاكل لابد من وجود قانون يحكم بين أطراف الاعتماد المستندي ، حيث ان القانون يعد جانباً مهماً في الاعتماد المستندي فهو يفسر العلاقة القانونية التي تربط أطراف الاعتماد بعضهم ببعض وتطبيق الالتزامات المترتبة عليهم وبما أن الاعتمادات متعلقة بأطراف متعددة من دول مختلفة فإنه من الصعب تطبيق قوانين أية دولة دون الأخرى لذلك فإن غرفة التجارة الدولية هي التي تحكم في المنازعات التي تنتج عن أحد أطراف الاعتماد (أبو لين)(السعيد،2007)، كما أنه تم وضع أصول وأعراف موحدة على البنوك ضمن نشرة 600 في عام 2007 حيث أدى تطبيق هذه النشرة الى تخفيض عمليات الاحتيال ومخاطر السمعة عند البنوك ، كما أنه لا يجوز لأي بنك اصدار اعتماد مستندي لا يتوافق مع أعراف النشرة 500 وأعراف النشرة 600 التي تم فيها التعديل على بعض أعراف النشرة 500 وهي أعراف صادرة عن غرفة التجارة الدولية.(صال، دلال، عماد،2010).

ان انتشار التكنولوجيا ساعد على سرعة اتمام المعاملات من خلال نظام تبادل البيانات الكترونياً (Electronic Data Interchange) الذي يسمح بنقل البيانات من جهاز حاسوب إلى جهاز آخر عبر شبكة خاصة أو عامة (مروان ابراهيم،2007). وهذا ما أدى لتحقيق الثقة بين الدائنين، وجعلها رफداً من روافد التجارة الخارجية وحرية التعامل بين الدول في كافة أنحاء العالم.

يوجد شبكة خاصة بالاعتمادات المستندية تتعامل معها جميع البنوك حول العالم وهي شبكة سويفت العالمية، وهي اختصار The Society for Worldwide International Bank Financial Telecommunications وهي منظمة عالمية مقرها في بلجيكا، لا تهدف للربح مملوكة للأعضاء وتقوم بتقديم خدمة مباشرة على مستوى عالٍ من الكفاءة وبتكلفة مناسبة، يبلغ عدد الدول المشتركة في هذه المنظمة 209 دولة من بينها معظم الدول العربية.(الموسوعة الحرة،2016) ويهدف هذا النظام الى تقديم أحدث الوسائل العلمية في مجال ربط وتبادل الرسائل والمعلومات بين جميع أسواق المال من خلال البنوك المسؤولة عن تنفيذ ذلك بمختلف الدول وبذلك يتمكن المشترك من مقابلة احتياجات العملاء الأجانب والمحليين أيضاً.

ان أهم مزايا نظام سويفت أنه يوفر عنصر الأمان وكذلك سرعة انجاز الحوالات ووصولها الى المستفيدين، يعتبر أقل تكلفة بالنسبة للبنك من أساليب التحويل الأخرى، كما أن النظام يعمل على مدار ال 24 ساعة مما يضمن سرعته الكاملة في تسليم التعاملات للجهات المعنية.

نظراً للدراسات المختلفة فإن الاعتمادات المستندية تحقق فوائد متعددة كالانتماء والأمان وخاصة عندما يكون لدى المشتري الثقة والاطمئنان على أن البضاعة ستصل إليه من البائع المصدر ضمن المواصفات المحددة وبالأسعار التي تم التعاقد عليها وفي المواعيد المنصوص عليها (طالب حسن،1997)، فإن الاعتماد المستندي يعتبر أكثر أدوات الوفاء استخداماً في هذا المجال. وذلك لنجاحه كأداة وفاء سريعة، وإن التطور في مجال التجارة الداخلية والدولية أكسبه هذه الأهمية وجعله شيء أساسي في تسيير العمليات التجارية.(العفيف البحث):

الفصل الثالث: المنهجية

منهجية البحث :

المنهج العلمي المستخدم في الدراسة هو المنهج الوصفي وذلك بالرجوع الى الادبيات المتمثلة بالأبحاث والكتب ومن ناحية أخرى تم عمل مقابلات شخصية مع مسؤولي قسم الاعتمادات المستندية في البنوك.

مصادر البيانات :

تم جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من مصدرين مختلفين وهما :

1. البيانات الأولية:

تم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية مع من لهم صلة مباشرة بموضوع الاعتمادات المستندية في البنوك التجارية وتوزيع استبيان على 40 تاجر سواء كان يستخدم اعتماد مستندي أم لا .

2. البيانات الثانوية :

تم الاعتماد على الدراسات السابقة من أبحاث وكتب ومقالات مختصة بموضوع الاعتمادات المستندية وكافة المواضيع التي تتعلق بأهداف وأسئلة الدراسة.

مجتمع الدراسة والعينة :

تكون مجتمع الدراسة من البنوك التي تقوم باستخدام الاعتمادات بشكل واسع في فيسطين وهب اربعة بنوك ، أما عينة الدراسة شملت بنكين من البنوك الذي تتعامل مع الاعتمادات المستندية بشكل واسع، وعينة من التجار الذين يستوردون من الخارج.

حدود الدراسة :

الحد البشري : موظفين قسم الاعتمادات المستندية في البنوك التجارية والتجار الذين يقومون باستيراد و تصدير البضاعة.

الحد المكاني : شملت الدراسة مدينة رام الله والبيرة.

تحليل البيانات :

تم تحليل البيانات الناتجة توزيع الاستبيان على التجار من خلال البرامج الاحصائية المختلفة وأهمها برنامج التحليل الاحصائي SPSS، وتحليل للبيانات المتعلقة بالاعتمادات المستندية والصادرات والواردات في فلسطين من خلال برنامج ال Excel.

الإطار النظري للبحث :

تعد الخدمات المصرفية الواجهة الرئيسي للمتعاملين مع المصرف ووسيلة هامة لجذب الزبائن الجدد والمحافظة على الزبائن الحاليين فهي بوابة العبور للتعامل مع أنشطة المصرف المختلفة ، وتعتبر الاعتمادات المستندية احدى الأدوات المهمة في تمويل عمليات التجارة الخارجية من استيراد وتصدير وبما أنها تجري عن طريق البنوك فإن ذلك يضيف عليها الضمان والاستقرار نظراً لثقة المستورد والمصدر بوساطة البنوك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي فالمصدر يعلم أنه سوف يستلم قيمة البضاعة المصدرة بمجرد تنفيذه للشروط الواردة في الاعتماد المستندي كما أن المستورد يعلم بأن البنك فاتح الاعتماد لن يدفع قيمة البضاعة إلا بعد التأكد من تنفيذ الشروط المتفق عليها والواردة في الاعتماد المستندي.

ونظراً لهذه الأهمية لا بد من التعرف على :

1. تعريف الاعتماد المستندي.
2. فوائد وخصائص الاعتماد المستندي.
3. أطراف الاعتماد المستندي.
4. أنواع الاعتمادات المستندية.
5. آلية عمل الاعتماد المستندي.
6. القانون الذي يحكم الاعتمادات المستندية.

1. تعريف الاعتماد المستندي :

ان لتعدد صور الاعتمادات المستندية نتج عنه صعوبة وضع تعريف جامع له وتعددت التعريفات بهذا الموضوع حيث عرفه بعض الباحثين على أنه " الاعتماد الذي يفتحه البنك بناءً على طلب احد عملائه يسمى الأمر أياً كانت طريقة تنفيذه أي سواء كان بقبول الكمبيالة أو بالوفاء لصالح عميل لهذا الأمر ومضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو معدة للإرسال " (عوض، 1990) والبعض الآخر عرف أنواع الاعتماد المستندي ولم يتطرق الى الاعتماد المستندي بشكل عام، ولكن قامت غرفة التجارة الدولية بوضع تعريف واضح للاعتماد

المستندي وعرفته على أنه تعهد بالدفع من البنك فاتح الإعتماد بناءً على طلب أحد عملائه (المستورد) لصالح المستفيد وهو المصدر (المورد) مقابل استلام مستندات مطابقة للشروط المنفق عليها والواردة في الاعتماد.

2. فوائد وخصائص الاعتمادات المستندية وشروط فتح الاعتماد :

قمت بتلخيص فوائد الاعتماد المستندي في 3 نقاط وهي :

1- وسيلة للتوفيق وتسهيل المعاملات بين البائع والمشتري المتواجدين في بلدين مختلفين مما يؤدي

إلى تسهيل التجارة الخارجية وتنشيطها.

2- وسيلة دفع مضمونة في العمليات التجارية الدولية، حيث أنه يوفر الثقة بين المُصدّر والمستورد.

3- توفر الاعتمادات المستندية تسهيلات ائتمانية لكل من المُصدّر والمستورد.

إن جوهر الاعتماد المستندي أن يلتزم البنك بتنفيذ الاعتماد لصالح المستفيد فقط عندما يقدم المستفيد للبنك المستندات خلال مدة صلاحية الاعتماد المطلوبة في خطاب الاعتماد، ويعتبر موقف كل من البائع والمشتري ثنائياً في الاعتماد المستندي حيث يكون المشتري ملزم امام البائع بعقد البيع وأمام البنك بعقد الاعتماد، كما يكون البنك ملزم امام البائع بالخطاب الذي ارسله ودائماً للمشتري بعقد الاعتماد.

أما خصائص الاعتماد المستندي فهي :

أولاً: تسوية حسابات البيوع الدولية:

عملت الاعتمادات المستندية على تسوية العلاقات التجارية الدولية عن طريق تدخل طرف ثالث وهو البنك بين طرفي البيع الدولي (البائع والمشتري) حيث أن البنك يعتبر طرف محايد يتمتع بثقة كل من الطرفين كما أنه يستطيع أن يمارس دوره خارج نطاق اقليمي اذ أن المسافة لا تشكل أية عبة بالنسبة له.

ثانياً: خلق نوع من الضمان والاطمئنان لدى أطراف هذا النوع من البيوع :

ان المشكلة العملية التي تواجه موضوع الاعتمادات المستندية هي مسألة اختلاف موقع كل من البائع والمشتري، حيث يكون كل منهما في بلد مختلف مما ينبع عن هذا انعدام العلاقة بينهما وعدم وجود الثقة فكيف سيضمن كل واحد منهم حقه دون معرفتهم لبعضهم؟ (أمل،1999).

إلا أنه هناك وسائل يستطيع المستورد من خلالها التعرف على المُصدر ومنها :

1. المعارض الدولية لبيع السلعة ذات العلاقة بالمستورد والمصدر.

2. المجالات المتخصصة بهذه السلعة.

3. الملحق التجاري في سفارة دولة المصدر.

4. زيارة المصدر الشخصية لبلد المستورد.

5. زيارة المستورد الشخصية لبلد المصدر والبحث عن السلعة المنشودة ومصدرها هناك.

الا أن هذه الوسائل ليست بالوسائل الكافية التي تضمن حق كلا الطرفين، فلذلك يتدخل طرف ثالث وهو البنك ويكون محايد ومحل ثقة لكلا الطرفين، وهذا الضمان يشمل جميع الأطراف وهم :

1. الضمان بالنسبة للعميل : فهو يضمن أن لا يتم السداد للبائع الا بتقديم المستندات الى البنك وأهمها بوليصة الشحن، وعندها يتم الدفع له.

2. الضمان بالنسبة للمستفيد : فهو يحمي البائع من تعسف المشتري الذي يتحمل رفضه للبضاعة بسبب ظهور أنواع جديدة تفوقها بأي شكل من الأشكال أو انخفاض ثمن البضاعة عنده ، في هذه الحالة يستطيع البنك قبول المستندات وتسديد مستحقات البائع لأنه قام بشحن البضاعة وأتم الالتزامات المترتبة عليه، وبعدها يرجع البائع للمشتري ويجبره على قبول المستندات اذا كانت مطابقة لتعليماته.

3. ثالثاً: النسبة للبنك : إن البنك لا يوافق على أي طلب يقدم له من أجل فتح اعتماد مستندي الا في حالة تقديم غطاءً كاملاً للاعتماد وتقديم جميع الاثباتات على وجود صفقة تجارية، أو أن هناك علاقة سابقة بين العميل والبنك، ولكن هذه الاجراءات وحدها لا تعتبر ضمان كافي للبنك إنما هناك ضمان أقوى؛ وهي المستندات المقدمة اليه والتي تمثل حيازة البضاعة وهذا يحمي البنك اذا توقف المشتري عن تنفيذ التزامه بسبب خارج عن ارادته مثل الاعسار والافلاس ففي هذه الحالة يحق للبنك الامتناع عن تسليم المستندات وله أن يحجز عليها ويبيعها ويتقاضى حق من ثمنها.

ثالثاً : وسيلة من وسائل التسهيل الائتماني للعلاء:

هذا يعني الاعتماد: بوضع مبلغ من هذا التسهيل تحت تصرف المستفيد مما يترتب عليه فتح الاعتماد لمصلحة البائع بحيث يتمكن البائع من الحصول على قيمة الاعتماد المستندي مقابل تقديم مستندات متفقة مع شروط الاعتماد ولو لم تصل البضاعة الى المشتري فعلاً، ويتم ذلك من خلال بنك معروف حيث يلتزم بتنفيذ التزامه الذي التزم به للمستفيد.(ناصيف، 2014)

شروط فتح الاعتماد :

- أن يكون عميلاً في البنك يحتفظ بحساب.
- أن لا يكون المستفيد من المدرجين على قوائم المحظور التعامل معهم.
- أن لا يكون بلد المستفيد من البلاد المدرجة على محظور التعامل معهم.

- أن تكون قيمة الاعتماد ضمن السقف المحدد لعميل أو بموافقة الإدارة العامة على فتح الاعتماد بشروط محددة.
- يجب أن يقوم (العميل) بتقديم فاتورة مبدئية و عرض الأسعار من المصدر.
- التوقيع على طلب فتح اعتماد مكتمل البيانات و على الشروط العامة للا اعتمادات.

شروط تبليغ الاعتماد :

- أن يحتفظ بحساب في المصرف.
- أن لا يكون المستورد من المدرجين على قوائم المحظور التعامل معهم.
- أن لا يكون بلد المشتري/ المستورد من البلاد المدرجة على محظور التعامل معهم.
- موافقة الإدارة العامة على قبول الاعتماد الوارد والمطلوب إضافة تعزيزنا عليه للمستفيد أو مؤجل الدفع .
- تبليغ المستفيد بالاعتماد بعد دراسة بنوده بدقة و اطلاعه على نقاط الضعف المتواجدة فيه .
- يقوم المصدر (العميل) بتقديم مستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

3. أطراف الاعتماد المستندي :

1 - طالب فتح الاعتماد (Applicant): هو العميل المستورد الذي يتقدم إلى البنك الذي يتعامل معه بطلب فتح الاعتماد المستندي لصالح المصدر ويحدد في طلبه الشروط التي يريدها والمستندات المطلوبة بحيث لا تتعارض الشروط مع مصالح البنك والقوانين المعمول بها في الدولة ولا تكون مخالفة للأصول والأعراف الدولية الموحدة للا اعتمادات المستندية.

وعادة ما يسبق فتح الاعتماد مراسلات ومفاوضات بين المستورد والمصدر ويتم الاتفاق بينهما على شروط الصفقة التي يسترشد بها البنك عند وضع الشروط الخاصة في الاعتماد المستندي. يمكن للمستورد التعرف على المصدر بعدة وسائل منها:

- المعارض الدولية لبيع السلعة ذات العلاقة بالمستورد والمصدر.
- المجالات المتخصصة بهذه السلعة.
- الملحق التجاري في سفارة دولة المصدر.
- زيارة المصدر الشخصية لبلد المستورد والاعلان في الصحف عن وصول المصدر ومكان وجوده في بلد المستورد.
- زيارة المستورد الشخصية لبلد المصدر والبحث عن السلعة المنشودة ومصدرها هناك.

ويجب التنبيه إلى أن جميع الاتفاقيات والمراسلات بين المستورد والمصدر تعتبر منفصلة عن الاعتماد المستندي ولا علاقة للبنك فاتح الاعتماد بهذه الاتفاقيات.

2- البنك فاتح(مصدر) الاعتماد (Issuing Bank) : هو البنك الذي يتعامل معه المستورد والذي يتعهد للمستفيد بدفع قيمة مستندات الاعتماد المقدمة وفق شروط الاعتماد، ويتم التعهد بالدفع للمستفيد عادة عن طريق بنك المصدر.

3- البنك مُبَلِّغ الاعتماد: هو البنك الذي يقوم بتبليغ الاعتماد المستندي إلى المصدر وذلك بناء على طلب البنك فاتح الاعتماد وبدون أي مسؤولية عليه أو ارتباط من قبله، ويكون البنك المبلغ غير ملزم بشراء مستندات الاعتماد التي سوف تقدم إليه من المستفيد حتى لو كانت مطابقة للشروط المتفق عليها في الاعتماد، ولكن جرت العادة أن يقوم البنك مبلغ الاعتماد بشراء المستندات إذا كانت مطابقة لشروط الاعتماد.

4- البنك المعزز للاعتماد: هو البنك الذي يضيف تعهد للمستفيد بالدفع إذا قدم المستفيد المستندات المطلوبة في الاعتماد وكانت مطابقة لشروط الاعتماد، فالبنك فاتح الاعتماد هو الذي يتعهد بالأصل بالدفع للمستفيد ويطلب من البنك المراسل إضافة تعزيره على الاعتماد وذلك بالاتفاق مع البنك الفاتح للاعتماد، ويكون من واجب البنك معزز الاعتماد تدقيق المستندات المقدمة إليه جيداً ويقوم بدفع قيمتها للمستفيد إذا كانت مطابقة لشروط الاعتماد.

5- المستفيد (Beneficiary): هو الطرف الذي فتح الاعتماد المستندي لصالحه والذي يحق له استلام قيمة الاعتماد إذا ما نفذ الشروط المتفق عليها وقام بشحن البضاعة وقام بتقديم المستندات المطلوبة في الاعتماد، ويتم الدفع عادة للمستفيد(المصدر) عن طريق البنك مُبَلِّغ الاعتماد أو البنك المعزز للاعتماد (في حالة تعزيز الاعتماد).

6- البنك المشتري أو المفاوض على الشراء: يقوم المستفيد عادة بتقديم المستندات المطابقة لشروط الاعتماد إلى البنك مُبَلِّغ الاعتماد والذي بدوره يشتري هذه الاعتمادات ويدفع قيمتها للمستفيد وعندئذ يسمى بالبنك المشتري. وفي بعض الأحيان تسمح شروط الاعتماد للمستفيد بتقديم المستندات إلى بنك آخر غير البنك الذي قام بتبليغه الاعتماد، ويسمى البنك الآخر بالبنك المشتري أو المفاوض وهو أيضا ملزم بالتقيد بشروط الاعتماد.

7- البنك المغطى: هو البنك الذي يقوم بدفع قيمة مستندات الاعتماد إلى البنك المشتري نيابة عن البنك فاتح الاعتماد اي أنه يقوم بدور تغطية قيمة مستندات الاعتماد إلى البنك الدافع بناءً على طلب البنك فاتح الاعتماد والبنك المشتري، ويفضل اختيار البنك المغطى الذي يسهل التعامل معه من قبل الطرفين.

4. أنواع الاعتمادات المستندية :

تتفرع الاعتمادات المستندية الى عدة أشكال وجاء تنوعها نتيجة لتنوع واختلاف احتياجات أطراف الاعتماد المستندي، وبوجه عام ينظر الى الاعتمادات المستندية على أنها :-

1. اعتمادات الاستيراد : وهي الاعتمادات الصادرة لتمويل عمليات الاستيراد، إذ تقوم المصارف المحلية

بفتحها بناءً على طلب المستوردين المحليين لصالح المصدرين في الخارج.

2. اعتمادات التصدير: وهي الاعتمادات الواردة لتمويل عمليات التصدير، إذ تقوم المصارف في الخارج

بفتحها بناءً على طلب المستوردين الخارجيين لصالح المستفيدين المحليين.

اما بوجه خاص تم تقسيم الاعتمادات بالنسبة لنواحي متعددة، من ناحية التعهد، من ناحية التنفيذ و من ناحية الشكل.

■ من ناحية التعهد :

1. الاعتماد التنفيذي: القابل للنقض (Credit Revocable)

هو اعتماد يحق فيه لطالب فتح الاعتماد الغاءه أو تعديله في أي وقت وبدون سابق انذار ولكن بشرط أن يتم تقديم المستندات المطلوبة من قبل المستفيد الى بنك المشتري، ولكن هذا النوع من الاعتمادات تم الغاءه في نشرة الأعراف الدولية الموحدة 600 الصادرة في عام 2007 وذلك لأنه لا يشكل أي التزام على البنك فاتح الاعتماد تجاه المستفيد من الاعتماد. (الراوي، 2000)

2. الاعتماد المستندي الغير قابل للنقض (Irrevocable Documentary Credit)

هو اعتماد يمثل التزاماً على البنك فاتح الاعتماد وعلى المشتري بدفع قيمة الاعتماد الى المستفيد بشرط قيام المستفيد بتقديم المستندات المطلوبة والموافقة لشروط الاعتماد، كما أنه لا يمكن اجراء أي تعديل عليه من قبل البنك فاتح الاعتماد الا بموافقة جميع الأطراف المشاركة فيه، وهذا النوع من الاعتمادات له أهمية تظهر في ايجاد نوع من الاستقرار في التعامل التجاري كما أنه يحقق الهدف والفائدة من عقد الاعتماد المستندي في تحقيق نوع من الضمان والأمان لجميع الأطراف، حيث أنه يعتبر من أعلى مراتب الاعتمادات. (السعيد، 2007).

■ من ناحية التنفيذ :

1. الاعتماد المعزز (Confirmed L/C)

يعتبر هذا النوع من الاعتمادات الأكثر أماناً للمستفيد حيث أنه إلى جانب تعهد المصرف ففتح الاعتماد بالدفع فإن البنك المبلغ للاعتماد والموجود في بلد المستفيد يتعهد أيضاً بالدفع للمستفيد وذلك بالاتفاق مع البنك ففتح الاعتماد ويتم ذلك بعد تدقيق المستندات والتأكد من مطابقتها للشروط. (ظاهر، 1999)

2. الاعتماد الغير معزز (Unconfirmed Irrevocable)

في هذا النوع من الاعتمادات يتعهد المصرف ففتح الاعتماد بالدفع للمستفيد من دون التوسيط لبنك آخر للوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد منه، حيث تقتصر وظيفة بنك المستفيد هنا بتبليغ المستفيد بأنه تم افتتاح اعتماد مستندي لصالحه فقط ولا يترتب عليه أي مسؤولية أخرى.

3. الاعتماد بالاطلاع (Sight Credit)

يقوم البنك ففتح الاعتماد بموجب هذا الاعتماد بدفع كامل قيمة المستندات المقدمة له فور الاطلاع عليها والتحقق من مطابقتها للاعتماد، حيث أنه في حالة اعتماد المرابحة يتم الدفع من أموال البنك. أما في حالة اعتماد الوكالة فإن البنك يقوم بتبليغ طالب فتح الاعتماد بوصول المستندات ويطلب منه توقيعها وتسليمها ودفع قيمتها كاملة نقداً مع العمولات المضافة أو يتم تقييد المبلغ المطلوب في حسابه بالبنك، وتعتبر هذه الاعتمادات أكثر الاعتمادات شيوعاً، حيث يضمن البنك حقه لأن المستندات تكون تحت سيطرة البنك لأنها تكون باسمه ولا يحق للمستورد استلام البضاعة دون عرض المستندات فلذلك يجبر على دفع قيمة المستندات للبنك ومن بعدها يتم تسليمها له. (أبو لبن، 2004)

4. اعتماد القبول (Acceptance Credit)

يتم التعامل في هذا النوع في حالة وجود ثقة بين المصدر والمستورد حيث أنه لا يتم الدفع فوراً عند استلام المستندات المطابقة للاعتماد، ولكن تتم العملية بسحب المستفيد كميالية من البنك مرفقاً معها جميع المستندات ويقوم البنك بالتوقيع عليها وبعدها تفصل المستندات عن الكميالية ويقوم بإرسالها لطالب فتح الاعتماد الذي يعيد الكميالية إلى المستفيد ليقوم بتسديد قيمتها في تاريخ استحقاقها. في هذا النوع يكون الاعتماد قد تم عند قبول البنك الكميالية أما في حالة عدم قبوله للكميالية فإن الوفاء بالاعتماد يبقى إلى تاريخ الاستحقاق. (الداوي، 2000)

5. اعتماد الدفع المؤجل (Deferred Payment Of Credit)

في هذا النوع يتفق المستفيد مع المستورد على دفع قيمة مستندات الاعتماد في تاريخ مؤجل بعد تقديمها وهذا يعتبر تسهيلاً من المستفيد للمشتري على عملية الدفع مستقبلاً، ويكون هذا بالاتفاق قبل اجراء فتح الاعتماد وتم

ذكره ضمن شروط الاعتماد، وعندما ترد المستندات تكون مرفقة بسحب أو سحبات زمنية تستحق بتواريخ لاحقة وهذا وقبل تسلم المستندات فإنه يجب على المستورد أن يقبل هذه السحوبات الزمنية وعلى البنك أن يكفل دفعها بتواريخ الاستحقاق وتعتبر البنوك التجارية الاعتماد المؤجل الدفع ذات مخاطرة عالية لذلك لا يفتح هذا النوع من الاعتمادات لأي عميل إنما يجب الأخذ بعين الاعتبار سمعة العميل ومركزه المالي ومدى الوفاء بالتزاماته والضمانات المقدمة قبل فتح هذا الاعتماد. (آمال، 2012)

■ من حيث الشكل :

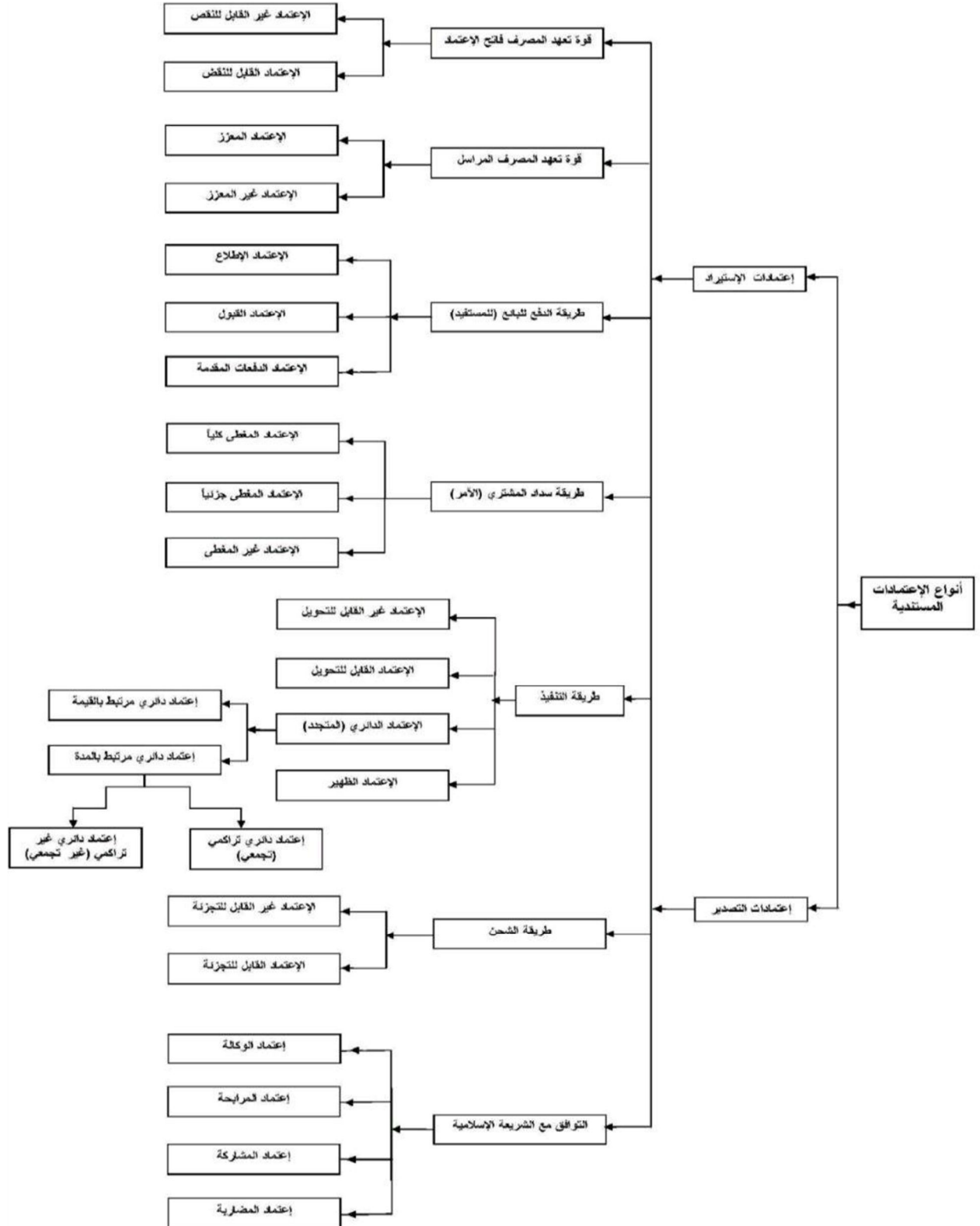
الاعتماد القابل للتحويل:

جاء في نص المادة 48/ من الأصول والأعراف الموحدة نشرت 500 ما يلي: "الاعتماد القابل للتحويل هو الاعتماد الذي يجوز بموجبه للمستفيد (المستفيد الأول) أن يطلب من المصرف المفوض بالدفع أو المتعهد بالدفع المؤجل أو القبول أو التداول (المصرف المحول) أو - في حالة الاعتماد القابل للتداول بحرية- من المصرف المفوض في الاعتماد تحديداً بأن يكون المصرف المحول ، أن يجعل الاعتماد متاحاً إما كلياً أو جزئياً إلى مستفيد آخر أو أكثر (المستفيد الثاني/ المستفيدين الثانيين)". وقد جاء في الفقرة الثانية من نفس المادة: "يمكن تحويل الاعتماد فقط إذا نص صراحة بأنه قابل للتحويل. إن عبارات مثل (قابل للتقسيم) أو (قابل للتجزئة) أو (قابل للتنازل) أو (قابل للنقل) لا تجعل الاعتماد قابلاً للتحويل ، وإذا استخدمت عبارات كهذه يجب على المصارف أن تتجاهلها. (أبو لبن، 2004)

ومن مفهوم هذا النص يتضح لنا بأن الاعتماد القابل للتحويل هو ذلك الاعتماد الذي يمكن المستفيد من تحويل هذا الاعتماد إلى مستفيد آخر ، وقد يكون هذا التحويل كلياً أو جزئياً، على أنه لا يعتبر الاعتماد بأنه قابل للتحويل الكلي أو الجزئي إلا إذا نص صراحة على ذلك في متن الاعتماد يحق للمستفيد تحويل الاعتماد الى مستفيد آخر وبنفس الشروط الواردة في الاعتماد وبهذا يمكن للمستفيد الأصلي الاحتفاظ بالعميل المستورد لصفقات قادمة كما يمكن للمستفيد الأصلي أخذ عمولة من المستفيد الثاني مقابل تحويل الصفقة له، أما المستورد فإنه لا يتأثر بتحويل الاعتماد الى مستفيد آخر حيث أن البضاعة المتفق عليها بالاعتماد سوف تصله في الوقت المحدد وبنفس المواصفات المتفق عليها وبنفس السعر.

هذا وإنه لا يجوز أن يقوم المستفيد بتحويل الاعتماد المستندي إلى غيره مرة واحدة فقط ولا يجوز للمستفيد الثاني أن يقوم بتحويله إلى مستفيد ثالث باستثناء حالة ما إذا أراد المستفيد الثاني تحويل الاعتماد كله أو بعضه إلى المستفيد الأول فلا يعتبر هذا ممنوعاً . بالإضافة إلى ما سبق فحتى تستطيع أن تقوم بتحويل الاعتماد المستندي بحيث أن يكون هذا الاعتماد بات وقطعي ، ويتم اللجوء إلى هذا النوع لحصول (المستفيد) على

الائتمان اللازم لتمويل الصفقة مع المشتري. ويستطيع في هذه الحالة أن يقوم بالوفاء بالتزاماته في مواجهة الموردين والمنتفعين الآخرين الذي يتعامل معهم لتأمين الصفقة مع المشتري.



5. آلية عمل الاعتمادات المستندية:

اجراءات فتح الاعتمادات المستندية:

يسبق فتح الاعتمادات المستندية عادة اتصالات بين المشتري(المستورد) والبائع(المصدر) وينتج عن هذه الاتصالات اتفاق مبدئي يذكر فيه نوعية البضاعة والأسعار المتعلقة بها وكيفية الشحن وتاريخه ويتسلم المشتري نسخة من هذا الاتفاق المبدئي ويأتي به إلى البنك لفتح اعتماد مستندي بعد أن يكون قد حصل على رخصة استيراد لبضاعة الاعتماد المستندي ويتم اتخاذ الخطوات التالية لإكمال فتح الاعتماد المستندي:- (بنك القاهرة عمان)

1. يتقدم المستورد بطلب إلى بنكه لفتح الاعتماد المستندي وذلك بتعبئة نموذج خاص معد لهذه الغاية، ويتم تحديد الشروط الخاصة بفتح الاعتماد على أن تكون متوافقة مع الأعراف والقواعد الدولية للاعتمادات المستندية فيتم تحديد قيمة الاعتماد والمستندات المطلوبة وتاريخ الشحن وتاريخ انتهاء الاعتماد وما إلى ذلك. كما يقوم المستورد بالتوقيع على الشروط العامة لفتح الاعتمادات المستندية ويفوض البنك بقيد المصاريف والمدفوعات المتعلقة بالاعتماد على حسابه لدى البنك.

2. يقوم البنك بدراسة طلب فتح الاعتماد المستندي للتأكد من استيفائه جميع الشروط العامة والبيانات المطلوبة وموافقته للأنظمة المرعية والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية. ثم يقوم البنك بتفريغ معلومات طلب فتح الاعتماد على كتاب الاعتماد المستندي المعتمد من البنك ويتم التوقيع عليه من قبل المفوضين من البنك ويتم إرساله إلى البنك المراسل في بلد المصدر بعد التأكد من وجود رصيد كاف يغطي التأمينات النقدية والعمولة والمصاريف الأخرى بحساب العميل المستورد.

3. يتم اقتطاع التأمينات النقدية والعمولة والمصاريف البريدية المتعلقة بالاعتماد المستندي من حساب العميل المستورد، ومن الجدير بالذكر أن نسب التأمينات النقدية والعمولة قد تختلف من عميل لآخر تبعاً لمركزه المالي وخبرة البنك مع هذا العميل ونوع البضاعة المستوردة ووسيلة الشحن، وتحدد هذه النسب عادة عند إعطاء العميل تسهيلات في الاعتمادات المستندية.

4. يتم تسجيل المعلومات المتعلقة بالاعتماد المستندية في سجل خاص يسمى سجل الاعتمادات المستندية والذي يحتوي على أهم البيانات المتعلقة بالاعتماد المستندي ومنها رقم الاعتماد المستندي ومبلغه بالعملة المحلية والأجنبية واسم العميل فاتح الاعتماد واسم المستفيد وتاريخ فتح الاعتماد وغيرها...

5. بعد استلام البنك المراسل كتاب الاعتماد فإنه يقوم بتبليغ المستفيد بذلك والذي بدوره يقوم بدراسة هذا الاعتماد للتأكد من موافقته مع الشروط المتفق عليها مع المستورد وإمكانية تحضير المستندات المطلوبة

بالاعتماد. وبعد ذلك يقوم المستفيد بتجهيز البضاعة واستصدار المستندات المطلوبة بالاعتماد ويتم تسليمها للبنك المرسل أو البنك المشتري الذي يرسلها بدوره إلى البنك فاتح الاعتماد.

6. عند استلام البنك فاتح الاعتماد المستندات فإنه يقوم بتدقيقها جيداً للتأكد من موافقتها مع شروط الاعتماد الصادر وأنها حديثة وتتعلق جميعها بالاعتماد. كما يجب التأكد من مطابقة مضمون المستندات مع بعضها البعض وعدم وجود تعارض بينها من حيث الوصف والكميات وتاريخ الشحن وما شابه. ومن الجدير بالذكر أن القرار الذي يتخذ البنك بدفع قيمة المستندات أو عدم دفع قيمتها يعتبر من الأهمية لكل من البنك والمصدر والمستورد؛ فالبنك يعرض نفسه للخسارة في حالة دفع قيمة المستندات مع عدم مطابقتها لشروط الاعتماد المفتوح لأن المستورد يستطيع أن يرفض دفع قيمة مستندات الاعتماد في حالة عدم مطابقتها مع الشروط الموجودة بالاعتماد والمتفق عليها مسبقاً.

بعد تبليغ الاعتماد ممكن ان تحدث تطورات محتملة ومنها:

1. التنفيذ التام من جميع الأطراف لشروط الاعتماد وبالتالي اتمام عملية الاستيراد وهذا ما يحدث في أغلب الاحيان.
2. تعديل الاعتماد المستندي قبل شحن البضاعة وهذا يتم بالاتفاق مع المصدر أن يطلب العميل (المستورد) تغيير اسم المستفيد أو تغيير في مواصفات البضاعة أو أسعارها مما يؤدي الى زيادة أو نقصان في قيمة الاعتماد وغالباً ما تكون هذه المصاريف عالية ، حيث ان البنوك لا تمنع بذلك سواء كان المعدل هو فاتح الاعتماد أو المراسل أو المبلغ.
3. تمديد صلاحية الاعتماد المستندي وتاريخ الشحن يحدث أحياناً أن المصدر لا يستطيع تنفيذ جميع التزاماته خلال مدة صلاحية الاعتماد لأسباب كثيرة منها: عدم جاهزية البضاعة المطلوبة، ففي هذه الحالة يبلغ المصدر المستورد فاتح الاعتماد بأنه يحتاج الى مدة زمنية اضافية لتنفيذ التزاماته، فإذا وافق المستورد يقوم بدوره بإعلام البنك فاتح الاعتماد والذي يكتب الى المصرف المبلغ بأنه لا مانع من تعديل شرط شحن البضاعة الى تاريخ آخر بدلاً من التاريخ الموجود في الاعتماد.
4. الغاء الاعتماد المستندي في بعض الامور منها :
 - اذا تبين للمستورد أن البضاعة لن يتم تصريفها ، كأن تكون البضاعة موسمية .
 - اذا تبين للبنك فاتح الاعتماد أن طالب فتح الاعتماد قد ظهرت عليه ظروف مالية صعبة قد تجعله غير قادر على تسديد قيمة الاعتماد.
 - اذا تبين للمصدر أنه لا يستطيع تنفيذ شروط الاعتماد أو انها غير ملائمة له.

عمولات المصارف :

1. عمولة تبليغ الاعتماد للمصدر.
2. عمولة تعزيز وعمولة تغطية، إن وجدت.
3. عمولة الالغاء أو التعديل المستندات عمولة الدفع.

استلام البضاعة قبل وصول المستندات :

تعتبر هذه من أكثر المشاكل التي تواجه التجار حيث أن البضائع تصل الى الميناء قبل وصول المستندات للبنك فاتح الاعتماد في هذه الحالة ومع توفر الثقة بين المصدر والمستورد يقوم البنك فاتح الاعتماد بما يلي :

أولاً : يوقع العميل(المستورد) على طلب كفالة يقدمها البنك الى شركة البواخر متضمنة اسم الباخرة وأوصاف البضاعة.

ثانياً: يصدر البنك هذه الكفالة والتي تسمى (كفالة البواخر) وذلك بهدف تمكين المستورد من تخليص البضاعة ويتعهد المصرف بتسليم المستندات الاصلية عند ورودها.

يتم هذا في حالة كان المستورد بحاجة ماسة للبضاعة كأن تكون البضائع موسمية مثل الأعياد ويمكن بيعها بسرعة وربحية عالية في الموسم، وليس هناك احتمال لانتظار اجراءات الاعتماد المستندي.(الياس،2014)

المستندات المطلوبة في الاعتمادات المستندية : (بنك فلسطين)

1. الفاتورة التجارية يصدرها البائع بناء على طلب المشتري (طالب الاعتماد).
2. شهادة المنشأ تصدر من الغرفة التجارية في بلد البائع (المستفيد).
3. بوليصة الشحن (جوية أو برية أو بحرية) .
4. شهادة الوزن في (بضاعة المعتمد تقديرها على الوزن).
5. بيان التعبئة في البضاعة غير المتجانسة لمعرفة محتوى كل طرد على حدا.
6. بيان المواصفات في البضاعة التي تعتمد على الأحجام والمقاييس.
7. شهادة معاينة تصدر بعد خروج البضاعة من المخازن وقبل الشحن.
8. شهادة صحية في المواد الغذائية وتصدرها الجهات الصحية في بلد البائع.

6. القانون الذي يحكم الاعتمادات المستندية :

إنّ الاعتماد عمليّة بنكية تنشأ عن عقد بيع دولي وإنه يتميّز بخصائص ونظام قانوني خاص، حيث أنه يخضع لقواعد عرفية هي القواعد والعادات الموحدة المتعلقة بالاعتماد المستندي وهي عالميّة التطبيق يوجد انعدام لتشريع محلي يُنظّم هذه العملية بالرغم من انتشارها في العمل والأهميّة العلميّة لهذه العمليّة نظراً للمزايا الكثيرة التي تقدمها في حقل التجارة الدولية. كما أنه وفي العديد من الحالات يجهل موظفو البنوك المحلية التطبيق الصحيح وآثار هذه الوسيلة لنقص المعرفة بأحكامها ومبادئها، أضف إلى ذلك النظام القانوني الذي ينظم الاعتمادات المستنديّة والمتمثل في القواعد والعادات الموحدة الدولية نشرة 500 والتعديل عليها بنشرة 600 المتعلقة بالاعتماد المستندي وهي عبارة عن أعراف مصرفيّة تكفّلت غرفة التجارة الدوليّة بها هذه القواعد التي تمتاز بكونها عالميّة التطبيق متخطية بذلك الحدود الإقليمية للدول مع ما يترتب على ذلك من اختلاف في المفاهيم والتفسيرات ، و أصبحت هذه القواعد لا غنى عنها حيث ان التجارة الدولية تتطلب بالاستمرار استخدام الاعتمادات المستندية وبالتالي فهي تحتاج الى قواعد دولية موحدة لتطبق دولياً. (قانون الأعراف الموحدة الدولية، 2007)

تعتبر القواعد والأعراف الموحدة (Uniform Customs And Practice) للاعتمادات المستندية نسخة 2007 من اصدار غرفة التجارة الدولية (ICC) نشرة رقم 600، هي قواعد تنطبق على أي اعتماد مستندي بالإضافة الى الاعتماد المستندي المساند أو الضامن، حيث تعتبر هذه الأعراف ملزمة لجميع الأطراف بالعالم ، وهي وسيلة عمل لا تستغني عنها البنوك المشغلة بعمليات التجارة الدولية، وتعتبر رئيسية في عمليات النقل وتخليص الشحن والضمان، حيث أن من أهم الاعراف الموضوعه في نشرة 600 :

1. مادة 273 : "يلتزم المصرف الذي فتح الاعتماد بتنفيذ شروط الوفاء والقبول والخصم المتفق عليها في عقد الاعتماد ما دامت المستندات مطابقة لما ورد فيه من بيانات وشروط".
2. المادة 279 : " على المصرف أن يتحقق من مطابقة المستندات لتعليمات فتح الاعتماد واذا رفض المصرف المستندات فعليه أن يخطر الأمر بذلك فوراً مبيناً له سبب الرفض".
3. المادة 279 : " لا يتحمل المصرف اي التزام يتعلق بالبضاعة التي فتح الاعتماد بسببها".
4. المادة 280 : " اذا لم يدفع الأمر بفتح الاعتماد قيمة مستندات الشحن المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغه بوصول تلك المستندات فللمصرف بيع البضاعة في المزاد العلني بعد تبليغ الأمر بموعد البيع ومحلّه".

يلخص هدف غرفة التجارة الدولية في صياغة أعراف موحدة الاعتمادات المستندية في :

1. تشجيع وتسهيل عملية التجارة الدولية.

2. تجنب اختلاف الأنظمة والقوانين بين الدول وحدوث المشاكل في التعامل مع الاعتماد.

3. اعطاء تفسير موحد للقواعد الدولية السائدة في نطاق التجارة الدولية.

4. مواكبة التطور الالكتروني.

ولكن بالرغم من هذه الجهود الا أن نظام الاعتماد المستندي لا يعتبر نظاماً مستقلاً من الناحية الاقتصادية وذلك لأنه مرتبط بالنظام القانوني للبيع البحري، والنقل البحري للبضاعة المبيعة، ويعتبران هذين العقدين غير موحدين في كافة دول العالم ، حيث أن الاعتماد المستندي يقوم على الروابط التعاقدية التي تخضع لنظام التعاقد في كل دولة وهو نظام غير موحد دولياً.

الفصل الرابع: التحليل

تحليل المقابلات الشخصية مع رؤساء قسم الاعتمادات المستندية في بنك فلسطين وبنك

القاهرة عمان

قمت بعرض 12 سؤال على رؤساء أقسام الاعتمادات المستندية وتم الاجابة عليها وهي:

1. ما هي درجة وعي التجار لأهمية الاعتمادات المستندية؟

تبين أن نسبة وعي التجار لأهمية الاعتمادات المستندية قليلة جداً حيث تتراوح من 35%-40% من مجمل التجار في فلسطين ، حيث أن عدد التجار الذين يستخدمون الاعتمادات المستندية قليل جداً ولا يوجد اقبال من التجار عليه والى جانب ذلك فإن التجار يواجهون صعوبة في تعبئة طلب فتح الاعتماد و يتطلب ذلك تفسير كامل من البنك على كل بند من بنود طلب الاعتماد، حيث أن بعض الشركات تخصص موظفين للقيام بهذه المهمة فقط.

2. ما هو نوع الاعتمادات المستندية المطلوبة هل هي اعتمادات استيراد أم اعتمادات تصدير؟

يكثر طلب فتح اعتمادات الاستيراد وذلك يرجع الى أن فلسطين دولة مستهلكة وتعتمد في كل نشاطاتها على العالم الخارجي ، ولكن حديثاً كثر طلب فتح اعتمادات التصدير في قطاع الحجارة والصابون النابلسي والتمور.

3. في أي القطاعات تكثر طلب الاعتماد؟

اعتمادات الاستيراد تكثر في : قطاع السيارات، استيراد الحبوب والسكر والأرز، قطاع السجاد، الشركات الصناعية الكبيرة.

اما اعتمادات التصدير فتكون ل : قطاع الحجارة، والصابون النابلسي و زيت الزيتون ، والتمور.

4. ما هي أكثر الوثائق التي يطلبها البنك لفتح الاعتماد؟

- بوليصة نقل
- فواتير
- شهادات التعبئة التي تبين كيفية تعبئة البضاعة.
- شهادة Euro One التي يتم استعمالها لتخفيض الجمارك وتكون عبارة عن اتفاقيات مع اسرائيل وأوروبا.
- شهادة FAT: يتم استعمالها اذا كانت البضاعة المستوردة من امريكا.

5. كم تبلغ عمولات التعديل على المستندات في البنك؟

تختلف عمولات التعديل من بنك الى آخر الا أنها تكون بين ال \$50-\$60، وتعتمد قيمة العمولات على نوع التعديل الذي يريد العميل القيام به، ومن أهم هذه العمولات عمولة اصدار الاعتماد وتتراوح نسبتها من 1%- 3% وتختلف من مستورد الى آخر.

6. كم يبلغ حجم التأمين على الاعتماد؟

تختلف هذه النسبة من زبون الى آخر، حيث أنه ممكن أن تصل عند زبون الى نسبة 100% بينما عند زبون آخر 0%، وذلك يعتمد على التاريخ الانتماني للزبون ودرجة تعامله بالبنك وسمعته.

7. ما هو مقدار تأثير تذبذب العملة على التاجر؟

يؤثر عليه بشكل كبير حيث أنه اذا تم الاتفاق على دفع الاعتماد للمصدر بعملة الدولار وتم انخفاض قيمة الدولار عند موعد الدفع هذا الشيء يجعل العميل يتأثر بشكل كبير، ولحل هذه المشكلة تقوم بعض البنوك بإصدار معاملة بيع وشراء العملات الاجنبية على سعر السوق الحالي ويتم تثبيت هذا السعر وعندما يستحق موعد الدفع يدفع على السعر الذي تم الاتفاق عليه حتى لو كان يوجد به خسارة.

8. كم تبلغ تكاليف استخدام شبكة سويفت، وهل يوجد تدمر من التجار على التكلفة؟

تكون تكاليف سويفت من \$10-\$30 وتختلف من بنك لآخر، حيث ان التجار لا يتدمرون من تكاليفها أي أنهم يفضلون استخدامها لأنها تسهل سير عملية الاعتماد، حيث تعرف شبكة سويفت على أنها: نظام مالي دولي ومحلي يستخدم لأرسال واستقبال الرسائل والمعاملات المالية فقط من خلال اتصال المصارف مع مراسليها والمصارف والمؤسسات المالية الأخرى عن طريق استخدام نظام شبكة اتصالات الكترونية متقدمة من شاشات أجهزة الحاسب الآلي الخاصة بالمصارف الأعضاء والمشاركين جميعهم في منظمة سويفت العالمية حيث يكون لكل مشترك فيها كود خاص به، حيث أن النظام يعتمد على صيغة الرسائل text في استخدام لغة وتعبيرات مالية واجراءات نمطية موحدة بين المصارف ويعد جزء أساسي في تنفيذ عمليات الاعتمادات المستندية سواء في ارسال صيغة الاعتماد أو تسوية المدفوعات بين المصارف. (هلالى، 2007)

9. كم تبلغ مخاطر تحصيل قيمة الاعتماد؟

ان مخاطر تحصيل قيمة الاعتماد تكون على الاعتمادات المؤجلة الدفع لأن البنك في هذا الاعتماد يتعهد بالدفع للمستفيد، ويقوم البنك بتسليم المستندات للمستورد قبل استلام البضاعة وعند استلامه للبضاعة ممكن أن يتخلف عن الدفع لأن أغلب التجار يفضلون الدفع بعد بيع البضاعة، أما اعتماد الاطلاع لا يوجد به مخاطرة حيث أنه يكون مضمون أكثر للبنك لأن البضاعة تكون باسم البنك والتاجر لا يحق له استلام البضاعة الا بوجود المستندات ولا يحق له أخذها من البنك الا بعد القيام بالدفع، إن اخيار نوع الاعتماد يعتمد على الاتفاق بين المصدر والمستورد الا أن التجار يفضلون الاعتماد المؤجل الدفع.

10. كم تبلغ نسبة تحصيل اعتمادات مزورة؟

تبين أنها ليست عالية، أي نادرة جداً وإذا كان يوجد مستند مزور فإن الأعراف الدولية الموحدة هي التي تحكم فيه وتحمي البنك.

11. ما هو القانون الذي يحكم الاعتماد المستندي في فلسطين؟

لا يوجد قانون يحكم الاعتماد المستندي في فلسطين، وإنما يوجد أعراف دولية موحدة صادرة عن غرفة التجارة الدولية لجميع دول العالم وتعرف بـ UCP600 و UCP500، ويجب أن تلتزم جميع البنوك في هذه الأعراف حيث أنه عند اصدار الاعتماد يجب أن يوضح البنك على أن الاعتماد صدر بما يتوافق مع الأعراف الدولية الموحدة سواء UCP600 أو UCP500.

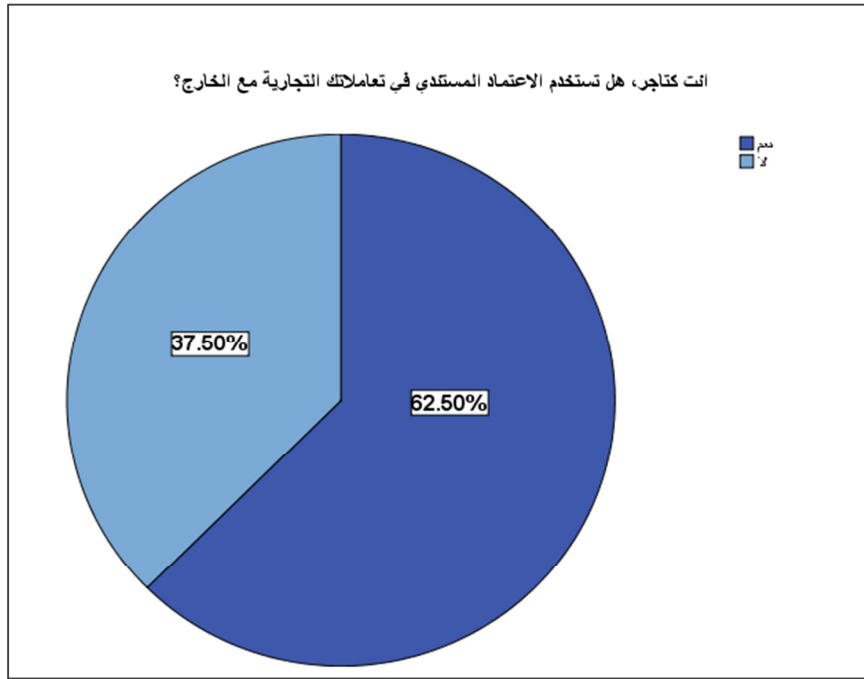
12. كم من الوقت يستغرق اصدار الاعتماد المستندي؟

يستغرق يوم واحد إذا كانت جميع البيانات مكتملة وصحيحة، وأكثر من 5 أيام إذا كان يوجد عائق في البيانات.

تحليل أداة الدراسة :

س1: انت كتاجر، هل تستخدم الاعتماد المستندي في تعاملاتك التجارية مع الخارج؟

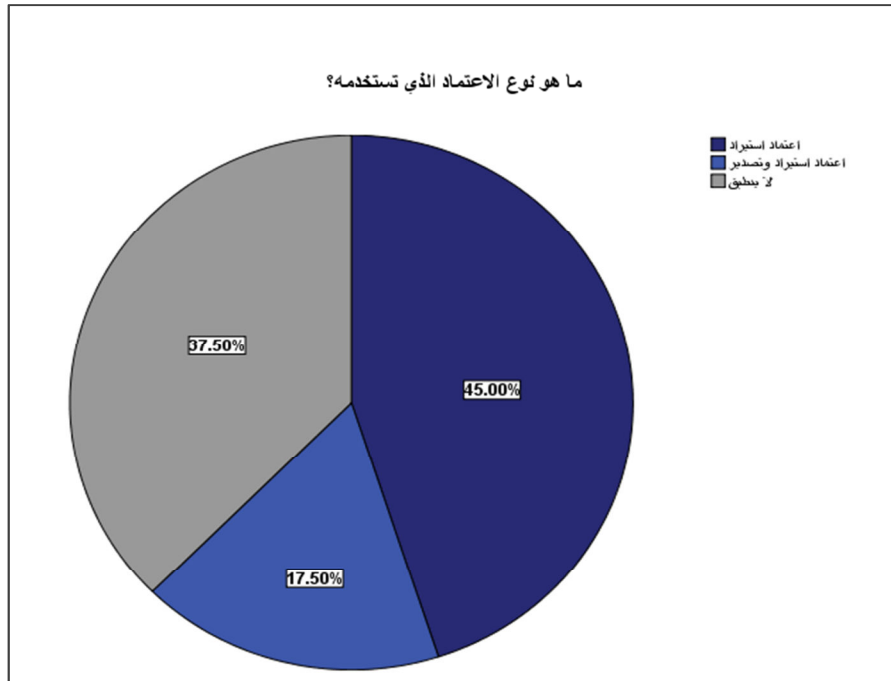
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|-------|-------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | نعم | 25 | 62.5 | 62.5 | 62.5 |
| | لا | 15 | 37.5 | 37.5 | 100.0 |
| | Total | 40 | 100.0 | 100.0 | |



يتضح من الرسم البياني، أن نسبة 62% من التجار في محافظة رام الله والبيرة يقومون باستخدام الاعتماد المستندي في تعاملاتهم التجارية مع الخارج، وأن نسبة 37.5% منهم يستخدمون الوسائل البديلة. وتبين من خلال هذا السؤال بأنه يوجد وعي عند التجار بموضوع الاعتمادات المستندية.

س2: ما هو نوع الاعتماد المستندي الذي تستخدمه؟

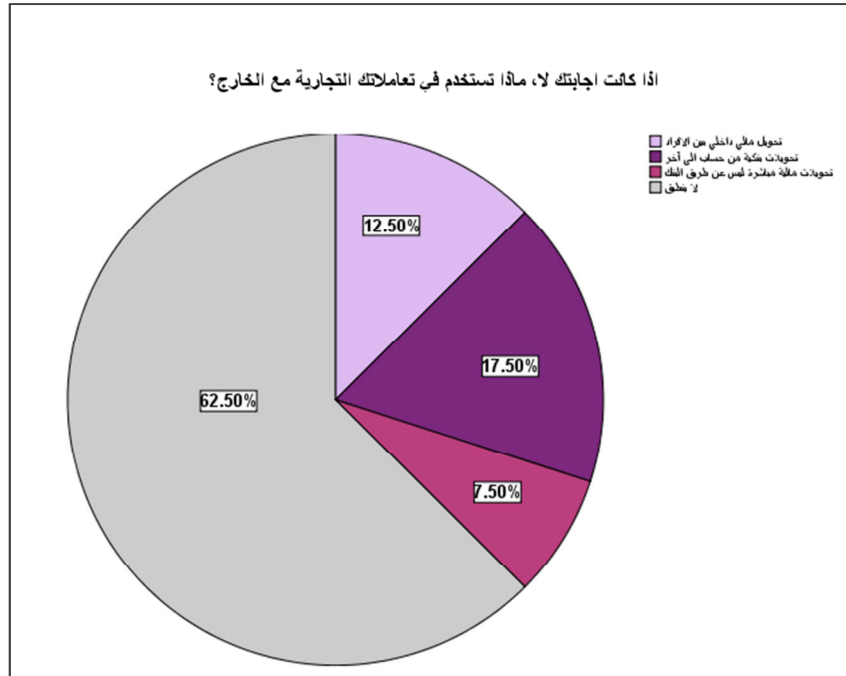
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|-----------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | اعتماد استيراد | 18 | 45.0 | 72.0 | 72.0 |
| | اعتماد استيراد وتصدير | 7 | 17.5 | 28.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



تبين من خلال الرسم البياني بأن 45% من التجار يقومون بفتح اعتمادات استيراد، وأن نسبة 17.5% فقط من يقومون بفتح اعتمادات استيراد وتصدير، وهذا يفسر أن فلسطين دولة مستهلكة وأغلب نشاطاتها تعتمد على العالم الخارجي، وإذ كانت تصدر فإنها تصدر فقط (زيت الزيتون، الحجارة، والصابون النابلسي).

س3: إذا كانت اجابتك لا، ماذا تستخدم في تعاملاتك التجارية مع الخارج؟

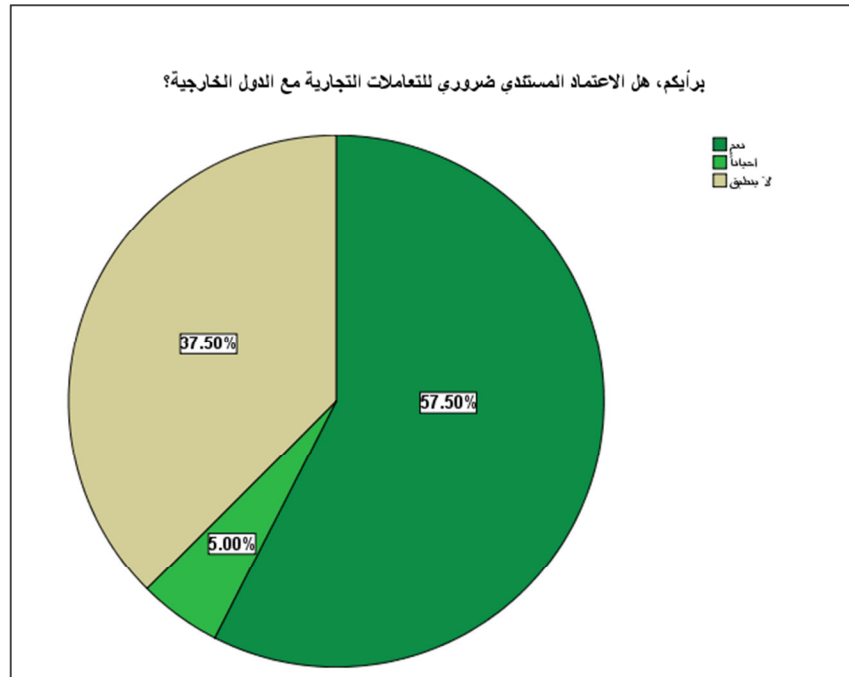
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|--|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | تحويل مالي داخلي بين الافراد | 5 | 12.5 | 33.3 | 33.3 |
| | تحويلات بنكية من حساب الى آخر | 7 | 17.5 | 46.7 | 80.0 |
| | تحويلات مالية مباشرة ليس عن طريق البنك | 3 | 7.5 | 20.0 | 100.0 |
| | Total | 15 | 37.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 25 | 62.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



تبين من الرسم البياني، أن التحويلات البنكية المباشرة من حساب الى آخر حصلت على أعلى نسبة وهي 17.5% من بين بدائل استخدام الاعتماد المستندي الأخرى، بينما حصل التمويل المالي الداخلي بين الأفراد دون أن يكون بينهم وسيط كالبنك وغيره على نسبة 12.5%، أما التحويل عن طريق استخدام ال Western Union حصل على نسبة 7.5% فقط.

س4: برأيكم، هل الاعتماد المستندي ضروري للتعاملات التجارية مع الدول الخارجية؟

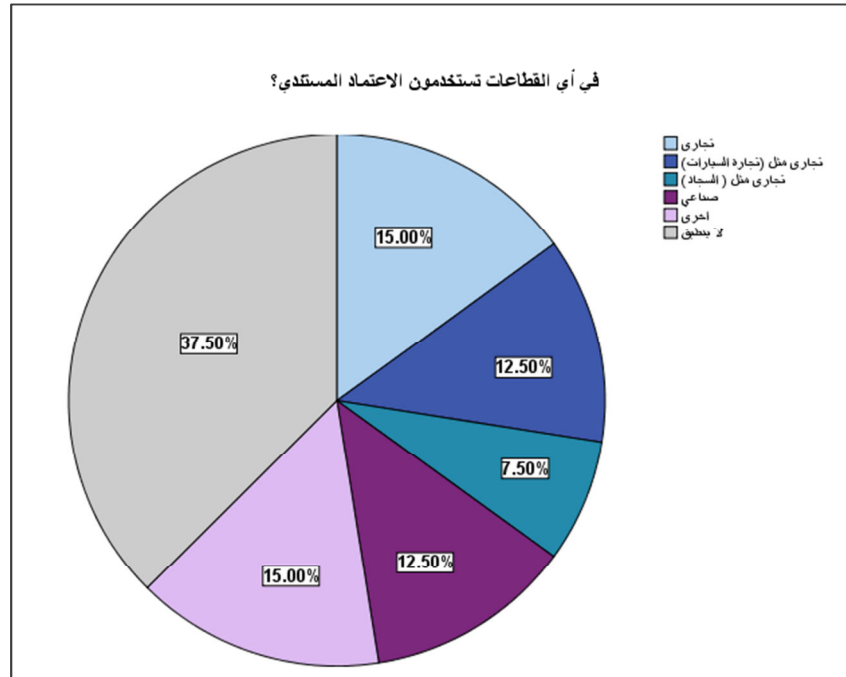
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|---------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | نعم | 23 | 57.5 | 92.0 | 92.0 |
| | أحياناً | 2 | 5.0 | 8.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| Total | | 40 | 100.0 | | |



تقتصر الإجابة على هذا السؤال على التجار الذين يقومون باستخدام الاعتماد المستندي في تعاملاتهم التجارية مع الخارج، حيث أن نسبة 57.5% من التجار يرون أن استخدام الاعتماد المستندي ضروري للتعاملات التجارية مع الخارج، وأن 5% منهم فقط يرون بأنه أحياناً ليس بالضرورة أن تكون جميع علاقات التجارة الخارجية قائمة على استخدام الاعتماد المستندي.

س5: في أي القطاعات تستخدمون الاعتماد المستندي؟

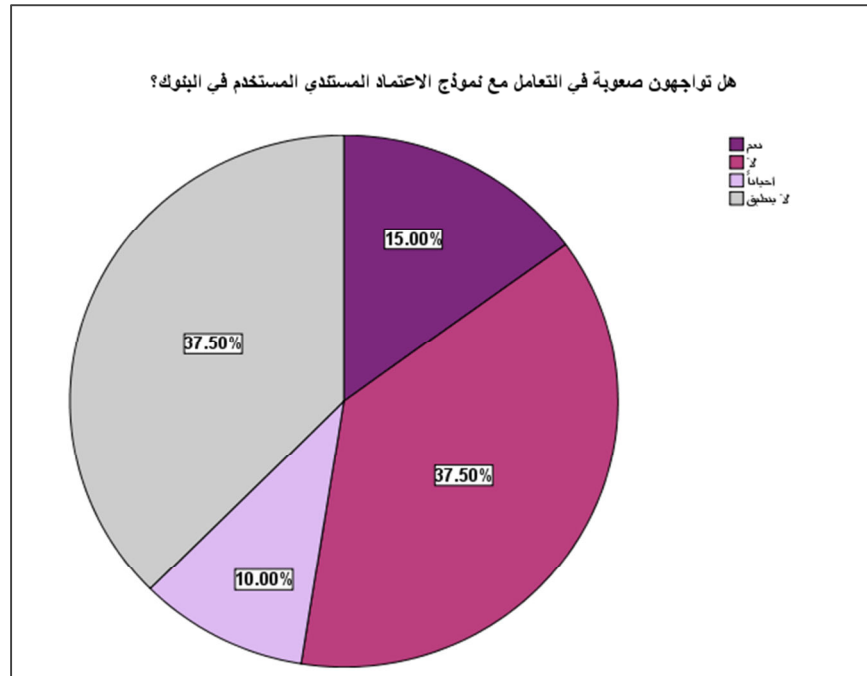
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|----------------------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | تجاري | 6 | 15.0 | 24.0 | 24.0 |
| | تجاري مثل (تجارة السيارات) | 5 | 12.5 | 20.0 | 44.0 |
| | تجاري مثل (السجاد) | 3 | 7.5 | 12.0 | 56.0 |
| | صناعي | 5 | 12.5 | 20.0 | 76.0 |
| | اخرى | 6 | 15.0 | 24.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



يتبين من خلال الرسم التوضيحي بأن القطاع التجاري حصل على نسبة 15%، وحصل قطاع تجارة السيارات على نسبة 12.5%، و حصل قطاع تجارة السجاد على نسبة 7.5%، أما القطاع الصناعي حصل على نسبة 12.5%، أما القطاعات الأخرى المتعددة فحصلت على نسبة 15%.

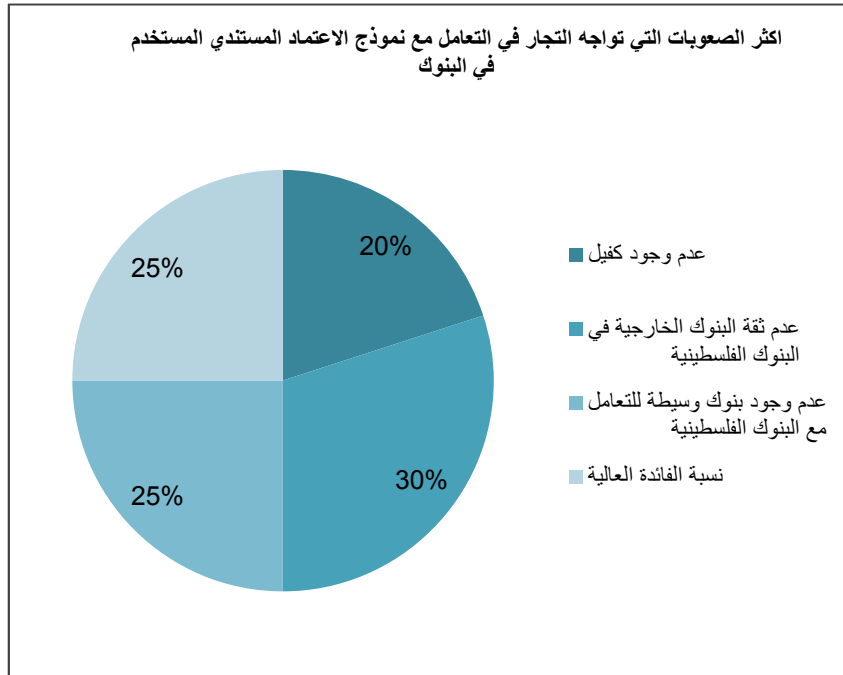
س6: هل تواجهون صعوبة في التعامل مع نموذج الاعتماد المستندي المستخدم في البنوك؟

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|---------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | نعم | 6 | 15.0 | 24.0 | 24.0 |
| | لا | 15 | 37.5 | 60.0 | 84.0 |
| | أحياناً | 4 | 10.0 | 16.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



تبين من خلال هذا السؤال ومن الرسم البياني بأن نسبة 15% من التجار فقط يواجهون صعوبة في التعامل مع نموذج الاعتماد المستندي المستخدم في البنوك، وتختلف هذه الصعوبات من تاجر لآخر. (تم توضيحها في السؤال التالي)

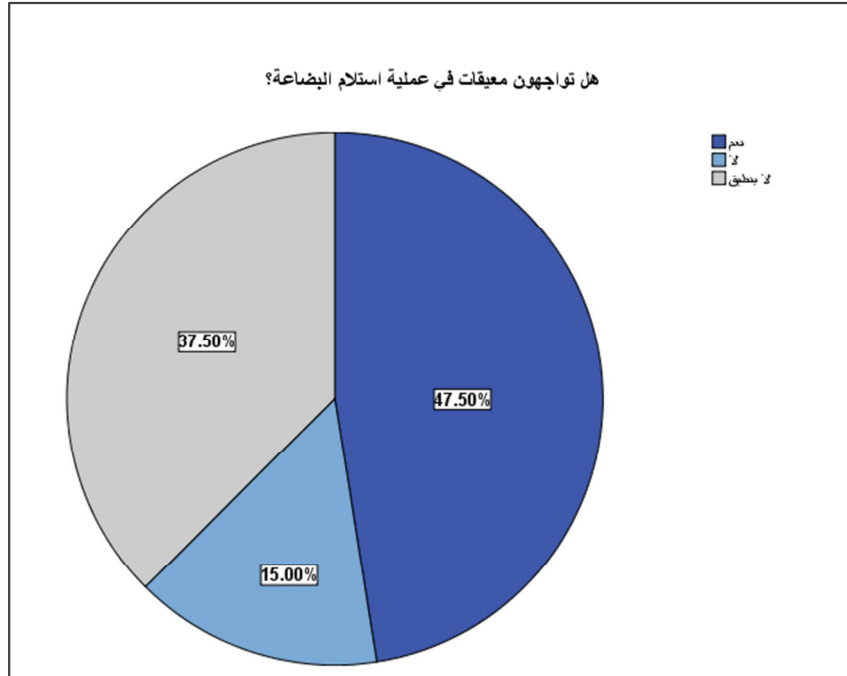
س7: ما أكثر الصعوبات التي تواجه التجار في عملية فتح الاعتماد المستندي، وكذلك في عملية تعبئة نموذج الاعتماد؟



تبين من خلال الرسم التوضيحي أن نسبة 30% من التجار تواجههم مشكلة في عدم ثقة البنوك الخارجية في البنوك الفلسطينية وذلك كون فلسطين دولة محتلة وأغلب الدول يوجد عندها تخوف من عدم سداد البنوك الفلسطينية لقيمة الاعتماد، وان مشكلة عدم وجود كفيل للتاجر حصلت على نسبة 20%، اما نسبة الفائدة العالية التي تفرضها البنوك على فتح طلب الاعتماد المستندي وكذلك مشكلة عدم وجود بنوك وسيطة للتعامل مع البنوك الفلسطينية فحصلت كلتا المشكلتين على نفس النسبة 25%.

س8: هل تواجهون معيقات في عملية استلام البضاعة؟

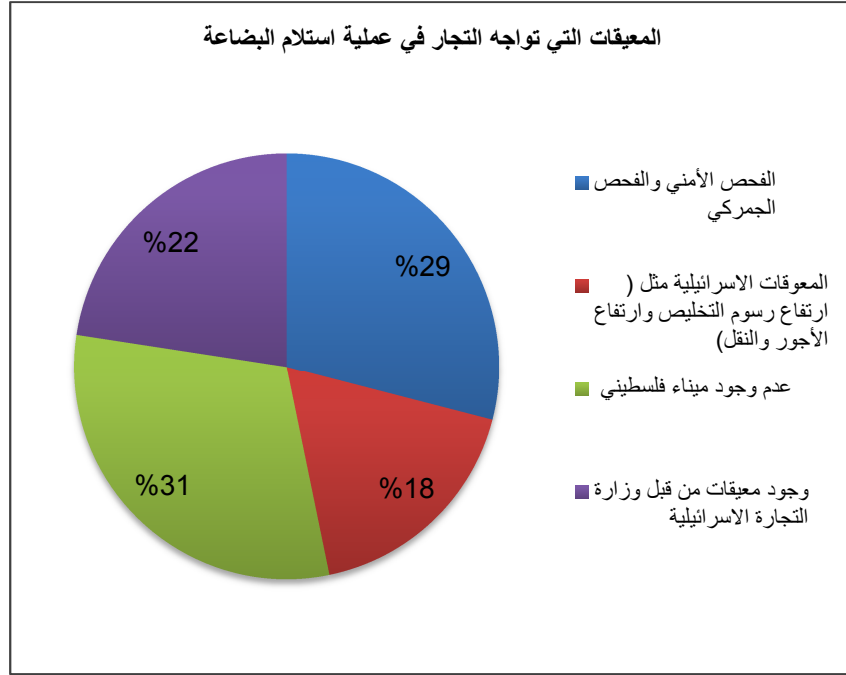
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|--------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | نعم | 19 | 47.5 | 76.0 | 76.0 |
| | لا | 6 | 15.0 | 24.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



تبين من خلال هذا السؤال، أن نسبة 47.5% من التجار يواجهون صعوبة في عملية استلام البضاعة لأن الميناء اسرائيلي مما يؤدي لتعرض بضاعتهم للحجز لفترات طويلة وكذلك عمليات الفحص المتتالية وغيرها من المعيقات (تم توضيحها في السؤال التالي)، إلا أن نسبة 15% فقط من التجار لا يواجهون صعوبة في استلام بضاعتهم.

وهذا يفسر أن المشكلات التي تواجه المستورد الفلسطيني في عملية استلام البضاعة عالية جداً.

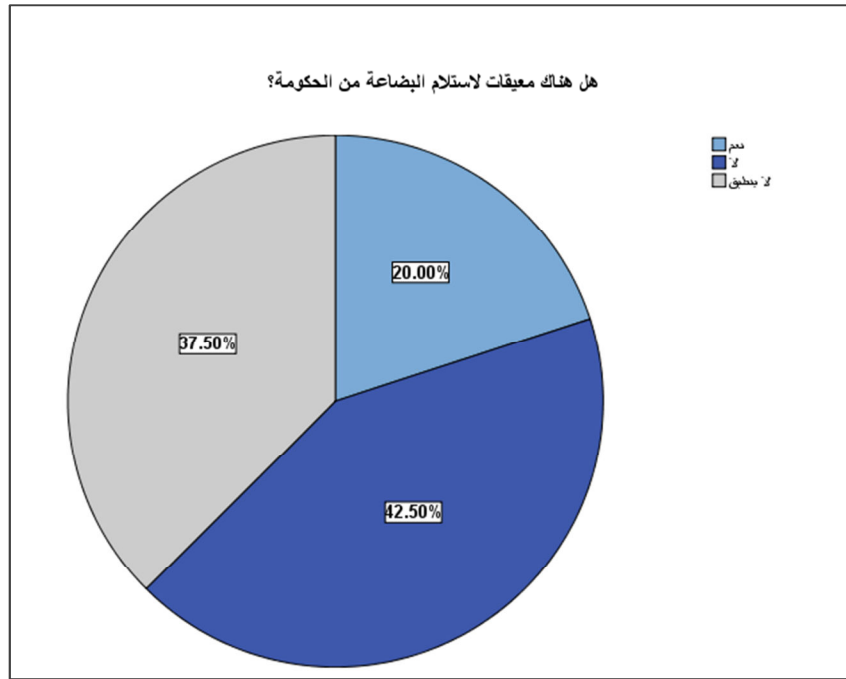
س9: ما هي المعوقات التي تواجهكم في عملية استلام البضاعة؟



يوضح الرسم البياني أكثر المعوقات التي تواجه المستورد الفلسطيني في استلام البضاعة ويبين أنه لكل واحد منها نسبة معينة، حيث أن أعلى نسبة من المشكلات، هي مشكلة عدم وجود ميناء فلسطيني حيث حصلت على نسبة 31%، وتليها مشكلة الفحص الأمني والجمركي، و تليها مشكلة وجود معوقات من قبل وزارة التجارة الاسرائيلية تفرضها على التجار الفلسطيني حيث أنه يجب أن تكون البضاعة التي يستوردها التاجر مناسبة للمعايير الاسرائيلية المفروضة على الفلسطينيين، وحصلت المعوقات الاسرائيلية مثل ارتفاع رسوم التخليص وارتفاع الأجر والنقل على أقل نسبة من بين المعوقات حيث حصلت على نسبة 18%.

س10: هل هناك معيقات لاستلام البضاعة من الحكومة؟

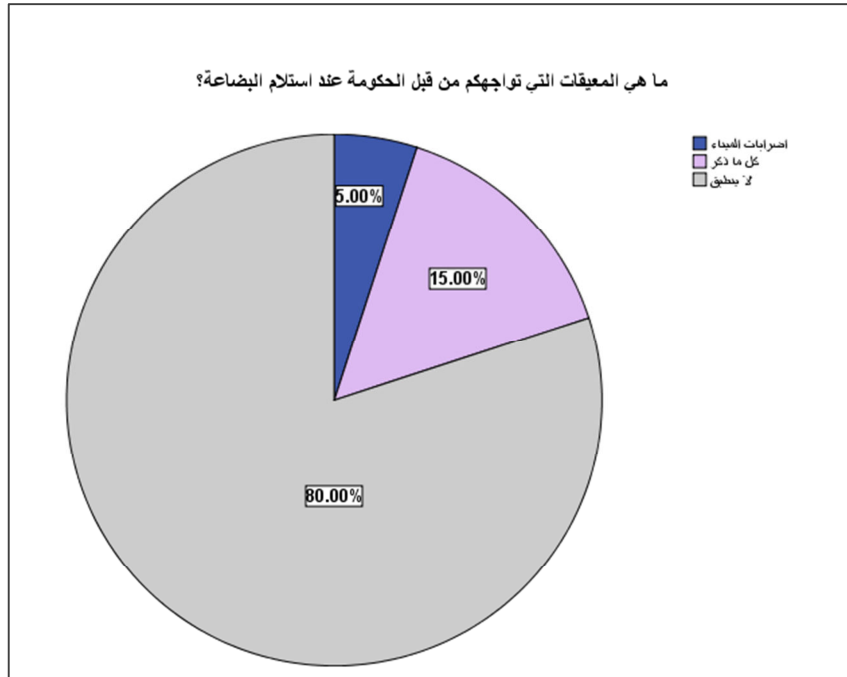
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|--------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | نعم | 8 | 20.0 | 32.0 | 32.0 |
| | لا | 17 | 42.5 | 68.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



يتبين من خلال الرسم التوضيحي، أن نسبة المعوقات من الحكومة الفلسطينية قليلة جداً حيث تصل الى نسبة 20% فقط وهذا يبين أن أكثر المعوقات تكون من الجانب الاسرائيلي، اما الجانب الفلسطيني فقط يفرض على التجار دفع الضريبة حيث أن نسبة 42.5% من التجار يروا أن الحكومة لا تفرض معيقات عليهم في استلام بضاعتهم.

س11: ما هي المعوقات التي تواجهكم من قبل الحكومة عند استلام البضاعة؟

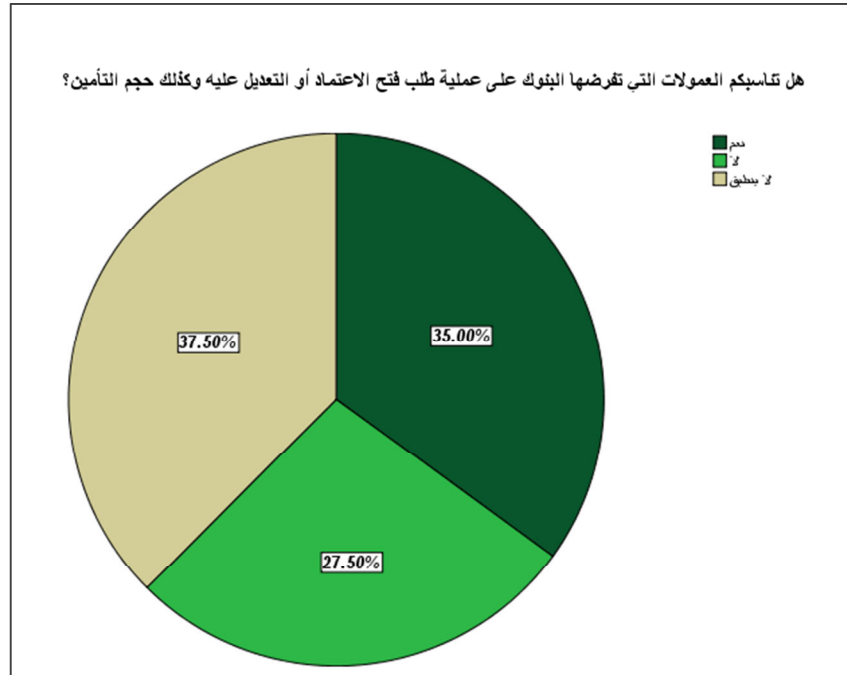
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|-----------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | اضرابات الميناء | 2 | 5.0 | 25.0 | 25.0 |
| | كل ما ذكر | 6 | 15.0 | 75.0 | 100.0 |
| Total | | 8 | 20.0 | 100.0 | |
| Missing | System | 32 | 80.0 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



يبين الرسم التوضيحي أن نسبة 15% من المعوقات تكون من الجهات المسؤولة بسبب (الفحص الأمني ، اضطرابات الميناء، الأعياد)، وأن نسبة 5% فقط تكون بسبب اضطرابات الميناء، وهذا يوضح أن الحكومة الفلسطينية لا تتحكم بعملية سير البضاعة لأن أكثر المعوقات ناتجة عن الجانب الاسرائيلي، كونه يتحكم بجميع الأمور.

س12: هل تناسبكم العمولات التي تفرضها البنوك على عملية طلب فتح الاعتماد أو التعديل عليه وكذلك حجم التأمين؟

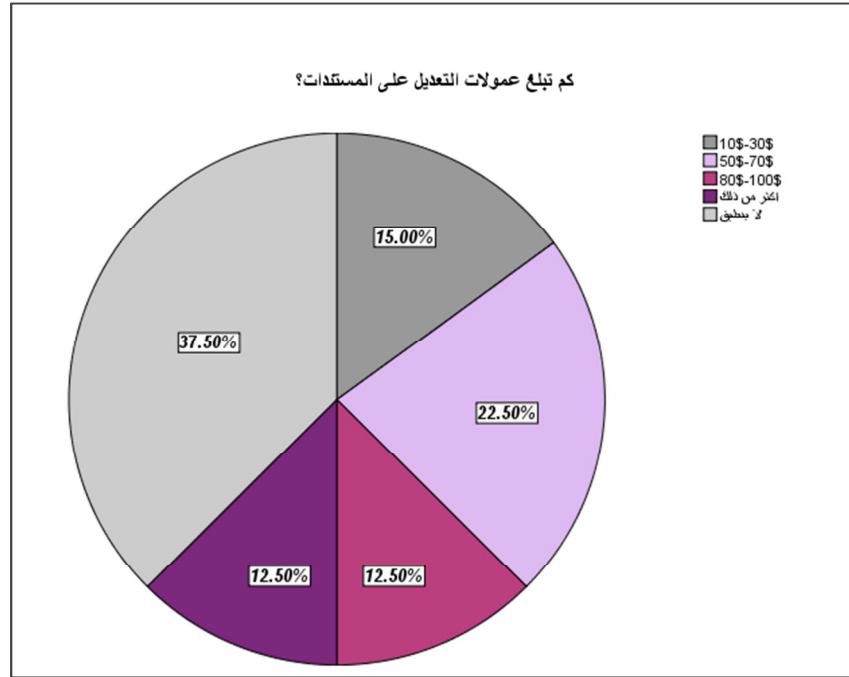
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|--------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | نعم | 14 | 35.0 | 56.0 | 56.0 |
| | لا | 11 | 27.5 | 44.0 | 100.0 |
| Total | | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



ان نسبة 35% من التجار تناسبهم عمولات التعديل على الاعتماد وكذلك حجم التأمين المفروض من البنوك، بينما 25.5% منهم لا تناسبهم العمولات، حيث أن حجم التأمين يختلف من تاجر لآخر وكذلك نسبة العمولات تختلف تبعاً لقيمة الاعتماد المراد فتحه، وكذلك عمولات التعديل على الاعتماد تختلف حسب نوع التعديل المراد القيام به.

س13: كم تبلغ عمولات التعديل على المستندات؟

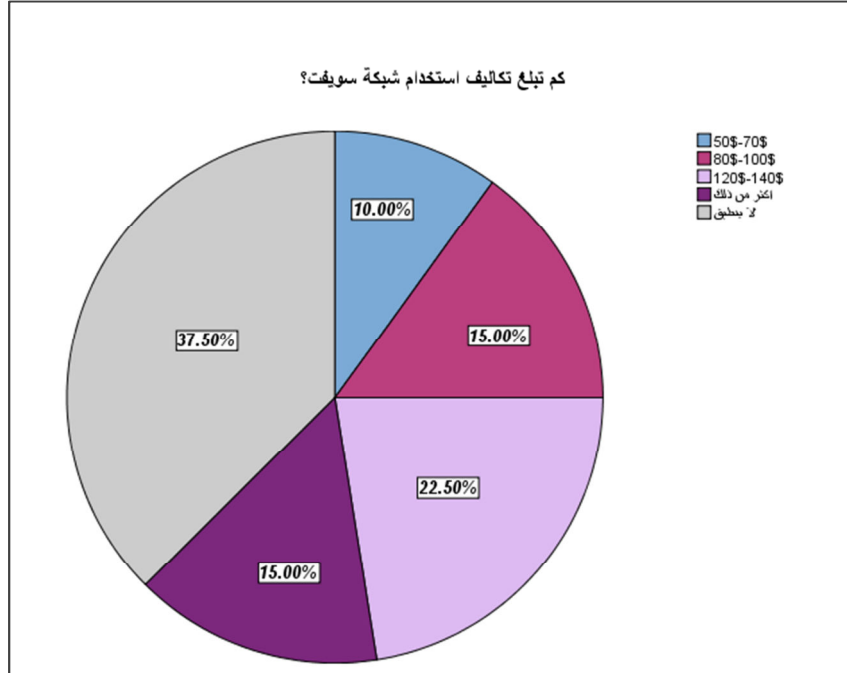
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| | 10\$-30\$ | 6 | 15.0 | 24.0 | 24.0 |
| | 50\$-70\$ | 9 | 22.5 | 36.0 | 60.0 |
| Valid | 80\$-100\$ | 5 | 12.5 | 20.0 | 80.0 |
| | اكثر من ذلك | 5 | 12.5 | 20.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



تبين أن نسبة 15% من التجار يدفعون \$30-\$10 على التعديل، وأن نسبة 22.5% يقومون بدفع \$70-\$50، ونسبة 12.5% يقومون بدفع \$100-\$80، وأن نسبة 12.5% يقومون بدفع أكثر من هذه المبالغ، وهذا يبين أن عمولات التعديل على المستندات في البنوك متوسطة حيث أنها ما بين الـ\$50 والـ\$70، ويتبين أيضاً أن هذه العمولات تناسب أغلب التجار.

س14: كم تبلغ تكاليف استخدام شبكة سويفت؟

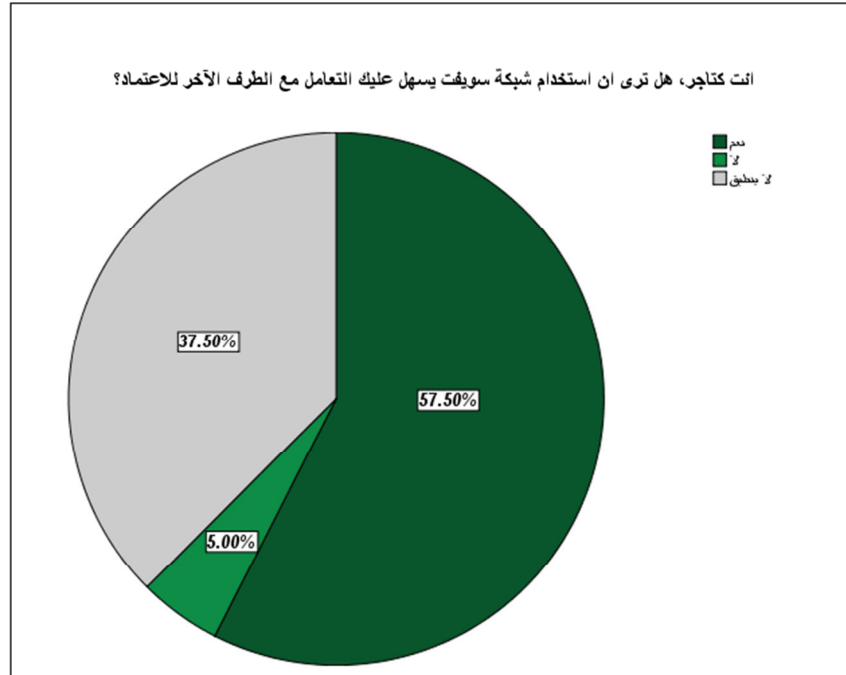
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|-------------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| | 50\$-70\$ | 4 | 10.0 | 16.0 | 16.0 |
| | 80\$-100\$ | 6 | 15.0 | 24.0 | 40.0 |
| Valid | 120\$-140\$ | 9 | 22.5 | 36.0 | 76.0 |
| | أكثر من ذلك | 6 | 15.0 | 24.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



يتبين من خلال الرسم التوضيحي أن تكاليف استخدام شبكة سويفت عالية بالنسبة للتجار حيث حصلت على أعلى نسبة وهي 22.5% حيث ان تكلفتها تكون من \$120 الى \$140، وهذا يشكل تكلفة عالية على التجار.

س15: انت كتاجر، هل ترى ان استخدام شبكة سويفت يسهل عليك التعامل مع الطرف الآخر للاعتماد؟

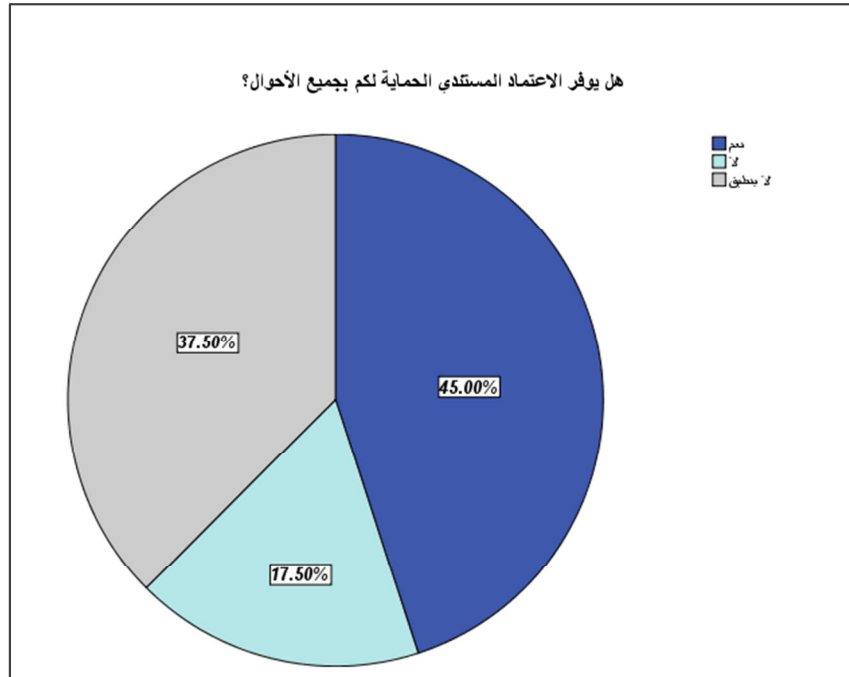
| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|--------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | نعم | 23 | 57.5 | 92.0 | 92.0 |
| | لا | 2 | 5.0 | 8.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



ان نسبة 57.5% من التجار يروا أن شبكة سويفت مهمة جداً للتعامل مع الطرف الآخر للاعتماد، بينما نسبة 5% فقط من التجار يروا بأنها لا تحقق لهم الراحة.

س16: هل يوفر الاعتماد المستندي الحماية لكم بجميع الأحوال؟

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---------|--------|-----------|---------|---------------|--------------------|
| Valid | نعم | 18 | 45.0 | 72.0 | 72.0 |
| | لا | 7 | 17.5 | 28.0 | 100.0 |
| | Total | 25 | 62.5 | 100.0 | |
| Missing | System | 15 | 37.5 | | |
| | Total | 40 | 100.0 | | |



من خلال هذا السؤال تم قياس الأمان في استخدام الاعتماد المستندي وحمايته للطرفين مما يؤدي الى زيادة الثقة فيه حيث أن نسبة 45% من التجار يتقون بالاعتماد المستندي ويروا بأنه يحقق لهم الحماية بجميع الأحوال، بينما 17.5% منهم يروا بأنه لا يحميهم دائماً.

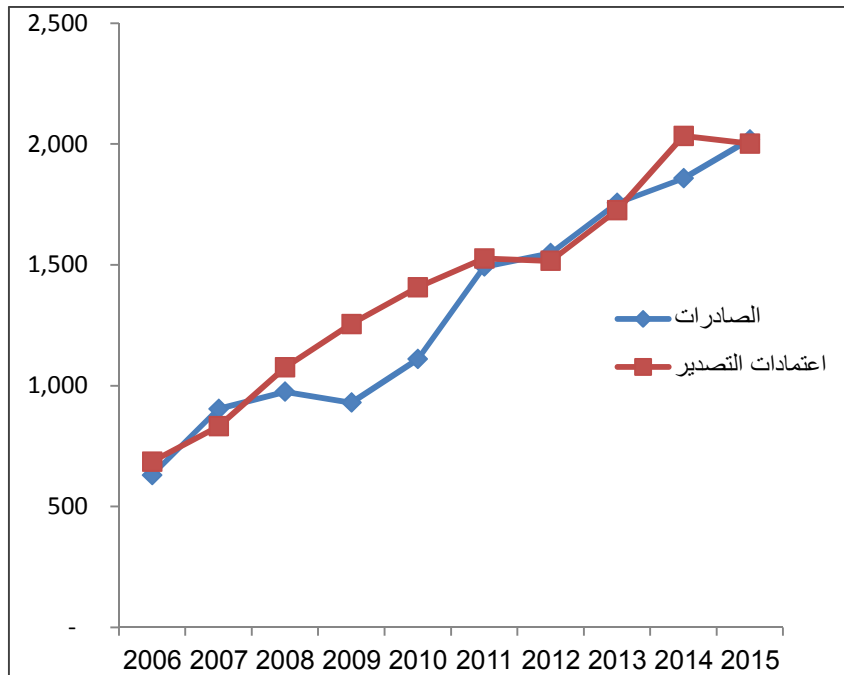
تحليل بيانات الاعتمادات المستندية والتجارة الخارجية بين فلسطين ودول العالم :

| الصادرات | | | |
|----------|----------|------------------|----------|
| السنة | الصادرات | اعتمادات التصدير | الفروقات |
| 2006 | 630 | 686 | (56) |
| 2007 | 904 | 832 | 72 |
| 2008 | 975 | 1,075 | (100) |
| 2009 | 929 | 1,255 | (325) |
| 2010 | 1,110 | 1,407 | (297) |
| 2011 | 1,493 | 1,526 | (34) |
| 2012 | 1,548 | 1,516 | 32 |
| 2013 | 1,756 | 1,726 | 30 |
| 2014 | 1,858 | 2,033 | (175) |
| 2015 | 2,019 | 2,002 | 17 |

نسب النمو في كل من الصادرات السلعية والاعتمادات المستندية الصادرة حولها

| السنة | نسبة الصادرات | نسبة اعتمادات التصدير |
|-------|---------------|-----------------------|
| 2006 | - | - |
| 2007 | 43% | 21% |
| 2008 | 8% | 29% |
| 2009 | -5% | 17% |
| 2010 | 19% | 12% |
| 2011 | 34% | 8% |
| 2012 | 4% | -1% |
| 2013 | 13% | 14% |
| 2014 | 6% | 18% |
| 2015 | 9% | -2% |

الاتجاه العام لكل من الصادرات والاعتمادات المستندية خلال الفترة 2006-2015



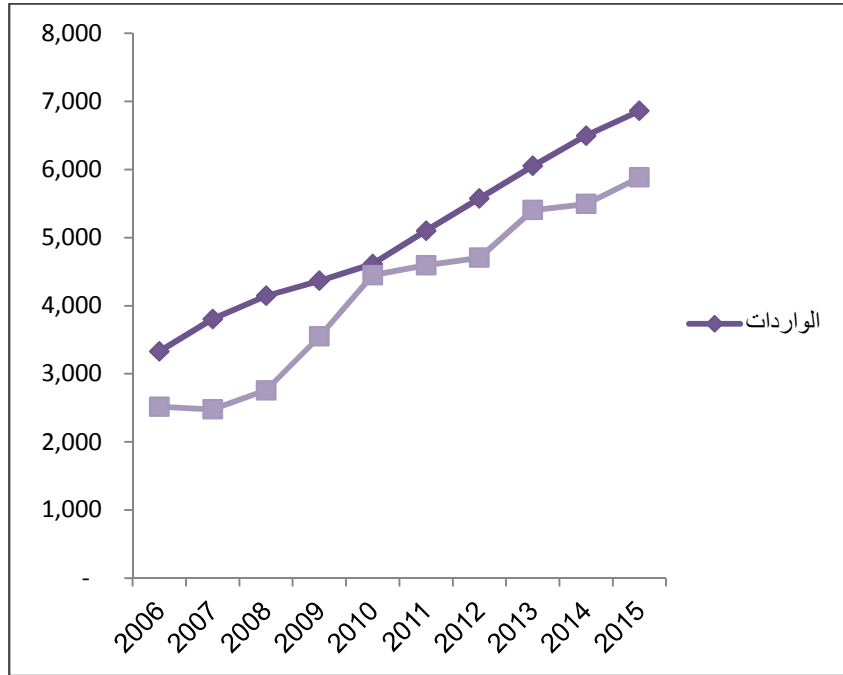
هناك علاقة مباشرة ما بين الصادرات والاعتمادات المستندية التي صدرت حولها، ويتبين من خلال الرسم بأنها بارتفاع، كما وأنه يوجد ارتباط وثيق ما بين الصادرات السلعية مع الأوضاع السياسية والاقتصادية، حيث تأثرت الصادرات بالأوضاع السياسية بحيث شهدت تراجع خلال العام 2009 بنسبة 5%، بينما وصلت الصادرات لذروتها خلال العام 2011 الأمر الذي انعكس على اصدار الاعتمادات المستندية بحيث نمت بنسبة 8% من نفس العام، وخلال العام 2015 نمت الصادرات بنسبة 9% إلا أن الاعتمادات المستندية قد سجلت تراجع بنسبة 2% الأمر الذي يشير إلى وجود معوقات واجهت التجار في تحصيل الاعتماد المستندي من خلال تقييد اسرائيل لتحويل الأموال مقابل الصادرات.

| بيانات الواردات | | | |
|-----------------|----------|---------------------|----------|
| السنة | الواردات | اعتمادات استيراد | الفروقات |
| 2006 | 3,329 | 2,517 | 811 |
| 2007 | 3,803 | 2,476 | 1,327 |
| 2008 | 4,145 | 2,757 | 1,389 |
| 2009 | 4,366 | 3,547 | 818 |
| 2010 | 4,613 | 4,448 | 165 |
| 2011 | 5,101 | 4,592 | 508 |
| 2012 | 5,575 | 4,704 | 870 |
| 2013 | 6,053 | 5,403 | 650 |
| 2014 | 6,497 | 5,494 | 1,003 |
| 2015 | 6,860 | 5,884 | 976 |

نسب النمو في كل من الواردات السلعية والاعتمادات المستندية الصادرة حولها

| السنة | نسبة الواردات | نسبة اعتمادات الاستيراد |
|-------|---------------|-------------------------|
| 2006 | - | - |
| 2007 | 14% | -2% |
| 2008 | 9% | 11% |
| 2009 | 5% | 29% |
| 2010 | 6% | 25% |
| 2011 | 11% | 3% |
| 2012 | 9% | 2% |
| 2013 | 9% | 15% |
| 2014 | 7% | 2% |
| 2015 | 6% | 7% |

الاتجاه العام لكل من الواردات والاعتمادات المستندية خلال الفترة 2006-2015



أما بالنسبة للواردات السلعية وعلاقتها مع الاعتمادات المستندية فتشير البيانات إلى وجود علاقة طردية ما بين الواردات والاعتمادات المستندية الخاصة بها، وهو يدل على طبيعة العلاقة المباشرة في تحصيل قيمة الاعتمادات الخاصة بالواردات وانتظامها مع العالم الخارجي، وتبين أعلى نسبة نمو للواردات كانت خلال العام 2011 حيث كانت نسبتها 11%، أما بالنسبة للبيانات الخاصة بالعام 2010 فإنه يتبين أن إجمالي الواردات السلعية تمت من خلال استخدام الاعتمادات المستندية بشكل كامل، أما خلال العام 2015 نجد أن المشكلة ذاتها المتعلقة بالصادرات والتي تخص المعوقات الاسرائيلية في تسهيل حركة الأموال، مقابل الاستيراد المباشر، بالإضافة إلى ذلك فإن الأعوام 2007 و 2008، قد شهدت أدنى معدلات باستخدام الاعتمادات المستندية ويعود ذلك أيضاً إلى الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة، حيث كان يوجد هناك تحويلات مباشرة من الدول المانحة كانت تتم عن طريق البريد ولا يوجد للبنوك علاقة بها.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات

النتائج :

من خلال تحليل بيانات الاعتمادات المستندية و تحليل ادوات الدراسة (الاستبيان والمقابلات الشخصية) تم الوصول الى النتائج التالية:

1. يوجد معيقات ومشكلات عديدة تواجه المستورد الفلسطيني في استلام البضاعة حيث اتي ترتيبها بهذا الشكل :

- عدم وجود ميناء فلسطيني.
- الفحص الأمني والفحص الجمركي.
- وجود معيقات من قبل وارة التجارة الاسرائيلية.
- المعوقات الاسرائيلية التي تتمثل في ارتفاع رسوم التخليص وارتفاع تكاليف النقل والأجور.

2. يوجد وعي عند التجار الفلسطينيين بأهمية الاعتمادات المستندية.

3. يوجد مشكلات تواجه البنوك الفلسطينية في التعامل مع مستخدمين الاعتماد المستندي وهي:

1. عدم معرفة العميل بالأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية.
2. صعوبة تحضير المستندات المطلوبة من قبل العملاء.
3. عدم الإلمام التام عند العملاء باللغة الانجليزية وهي اللغة الرئيسية للاعتمادات المستندية.
4. كما أن هناك مشكلات تواجه العملاء في تعبئة نموذج الاعتماد المستندي المستخدم في البنوك ومشكلات أخرى تتمثل في نسبة الفائدة العالية، وكذلك عدم وجود كفيل لدى نسبة قليلة من التجار، وعدم ثقة البنوك الخارجية بالبنوك الفلسطينية.

5. لا يوجد قانون يحكم الاعتمادات المستندية لكل دولة على حدة وانما يوجد أعراف دولية وضعت من قبل

وزارة التجارة الدولية تحكم المنازعات والمشاكل في استخدام الاعتمادات المستندية.

6. ان علاقة الاعتمادات المستندية بالتجارة الخارجية تبين أنها علاقة طردية حيث إن أغلب عمليات التجارة

الخارجية تتم باستخدام الاعتمادات المستندية وبلغت نسبة التجار الذين يتعاملون بالاعتمادات المستندية

62.5% موزعين على قطاعات مختلفة حيث ان استخدام الاعتماد المستندي بقطاع التجارة بلغ 15%

- واستخدامه في قطاع تجارة السيارات بلغ 12.5% واستخدامه في تجارة السجاد بلغت نسبته 7.5% أما بالنسبة للقطاع الصناعي فبلغت نسبة استخدامه 12.5% أما القطاعات الأخرى فبلغت نسبته 15%.
7. تبين أن أكثر أشكال الاعتمادات المستندية المستخدمة هي اعتمادات استيراد وليس اعتمادات تصدير وهذا يدل على أن دولة فلسطين دولة مستهلكة.
8. إن عمولات التعديل على المستندات لدى البنوك متوسطة وتناسب أغلب التجار.
9. إن حجم التأمين المفروض على التاجر الذي يقوم بفتح الاعتماد يعتمد على التاريخ الائتماني له.
10. إن 45% من التجار يروا أن الاعتمادات المستندية توفر لهم الحماية.
11. إن للظروف السياسية تؤثر بشكل سلبي على مجال استخدام الاعتمادات المستندية.

التوصيات :

1. يجب على البنوك الفلسطينية القيام بعمل نشرة مترجمة لقواعد وأعراف استخدام الاعتمادات المستندية وتقوم بتوزيعها على التجار الذين يقومون بفتح اعتمادات مستندية لديهم ، حتى يصبح عندهم وعي في قواعد الاعتمادات المستندية الدولة.
2. يجب على السلطة الفلسطينية أن تقوم بمتابعة ومراجعة الاتفاقيات التجارية مع الجانب الاسرائيلي، وخاصة المعوقات والاجراءات الأمنية التي تؤدي الى تأخير وصول البضاعة وبقائها في الموانئ لفترات طويلة، كما يجب عليهم تحديث هذه الاتفاقيات بما يخدم المستورد الفلسطيني حتى يتم معاملته في نقاط العبور كما يعامل المستورد الاسرائيلي.
3. حتى تتمكن البنوك الفلسطينية من تعزيز الثقة لدى المستورد الفلسطيني بالاعتمادات المستندية يجب أن تقوم بتكوين بنوك مراسلة خاصة بها.
4. يجب أن يكون موظفين قسم الاعتمادات المستندية في البنوك ذو خبرة عالية حتى يتم تجنب أي خطأ في نموذج طلب فتح الاعتمادات.
5. يجب أن يتم توفير معلومات خاصة بالاعتمادات المستندية بشكل مفصل، حيث ان المعلومات التي تتوافر هي فقط عن حجم الاعتمادات المستندية.
6. توفير المعلومات اللازمة للتجار الفلسطينيين عن الدول المصدرة والتجار في تلك الدول مثل عمل صحف ومجلات متخصصة بتوفير المعلومات عن التجار.

الخاتمة

توصلت في نهاية دراستي، الى أن الاعتمادات المستندية تعتبر أداة ائتمانية مهمة في عمليات التجارة الخارجية، وبما أن دراستي اقتصرت على التجار الفلسطينيين في منطقة رام الله والبيرة تبين أن التجار يستخدمون الاعتمادات المستندية في تعاملاتهم التجارية مع العالم الخارجي بشكل كبير وذلك بسبب الأمان والثقة الذي يقدمه الاعتماد المستندي فإنه يحقق للمشتري ميزة استلام البضاعة بالزمن والمكان المحدد ولا يكون ملزماً بوضع ثمنها الا بعد استلام مستنداتها والتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد، الا أن كون فلسطين دولة محتلة فإن التجار يواجهون معيقات مختلفة من الجانب الاسرائيلي، كما أن الظروف السياسية الصعبة تؤثر بشكل كبير على مجال عمل الاعتمادات المستندية كما تبين من خلال الدراسة، وكذلك يوجد صعوبة عند التجار في عملية تعبئة طلب فتح الاعتماد المستندي مما يتطلب الاهتمام الأكبر من مدراء قسم الاعتماد المستندي في البنوك في توعية التجار على كيفية تعبئة النموذج، وبما أن دولة فلسطين دولة مستهلكة فإن الاعتمادات المطلوبة من البنوك هي اعتمادات استيراد وليس اعتمادات تصدير وان اعتمادات التصدير تستخدم فقط من قبل الشركات الصناعية الكبيرة .

وكانت نتائج الدراسة مرضية وأجابت على جميع الأسئلة المفروضة للدراسة وكذلك تم جمع البيانات من خلل الاستبيان بدقة عالية وبمصادقية ، الا أن عدم توافر المعلومات التفصيلية عن الاعتمادات المستندية في سلطة النقد وفي جمعية البنوك جعل الدراسة محدودة في قياس علاقة الاعتمادات المستندية بالتجارة الخارجية فقط.

وفي النهاية أتمنى أن يكون هذا البحث مفيد لكل من يهتم بموضوع الاعتمادات المستندية.

المراجع والملاحق

المراجع :

1. ابراهيم، علي الأمير، 2004، التزام البنك بفحص المستندات بالنسبة للاعتمادات المستندية، دار النهضة العربية، القاهرة.
2. أبو الخير، نجوى، 1993، البنك والمصالح المتعارضة في الاعتماد المستندي، دار النهضة العربية، القاهرة.
3. أبو الرب، نور الدين. (2001). مشكلات الاعتمادات المستندية الصادرة-اعتمادات الاستيراد-التي تواجه المستورد الفلسطيني، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 15.
4. أبو زينة، أحمد ، (2001)، الاعتمادات المستندية (ماهيتها، التزامات أطرافها، انقضاؤها) ، كلية الدراسات العليا، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت.
5. أبو لبن، محمد،(2004)، الاعتمادات المستندية، المعيار الدولي للأعراف المصرفية، عمان-الاردن.
6. أحمد، عبد الرحمن، (2009)، الغاء تغطية الاعتمادات المستندية 100%، مجلة المال والتجارة ، عدد479.
7. الاعتماد المستندي، (2012)، المعرفة القانونية،
8. الاعتمادات المستندية ووسائل الدفع الدولية، (2002)،
9. امام، أمين هاشم، (1995)، المصطلحات التجارية في الاعتمادات المستندية، مجلة المال والتجارة، مجلد26، عدد309.

10. امام، أمين هاشم، (1995)، *تمويل التجارة الخارجية والاعتمادات المستندية* ، مجلة المال والتجارة،
مجلد26، العدد310.
11. بخيت، محمد، (2015)، *اهمية الاعتمادات المستندية في التجارة الخارجية*، مجلة الاقتصاد القومي ،
العدد557.
12. بنك الاستثمار الفلسطيني، *الاعتمادات المستندية* ، <http://www.pibbank.com/srv/18.html> ،
2016/3/20.
13. الجزائري والابراهيم ، (2006)، *دور البنوك التجارية في الحد من عمليات الاحتيال في الاعتمادات
المستندية*، أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية"، مجلد23، ع.4، ص (1209-1233).
14. حافظ، نعمان، (2005)، *أهمية الاعتمادات المستندية واجراءات الرقابة والتفتيش*.
15. حسن، موسى، (1996)، *الاعتمادات المستندية واهميتها في تنفيذ التجارة الخارجية*، ادارة الاعمال،
العدد11، ص65-75.
16. الدمياطي، محمود جمال، (2005)، *الاعتماد المستندي*، مجلة نسيم الشام.
17. الدماغ، زياد، (2006)، *اطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف
الاسلامية الفلسطينية*، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاسلامية-غزة.
18. الراوي، خالد، (2000)، *العمليات المصرفية التجارية*، الطبعة الثانية، الاردن، عمان، دار المناهج للنشر
والتوزيع.
19. السعيد، سماح، (2007)، *العلاقة التعاقدية بين أطراف الاعتماد المستندي*، جامعة النجاح الوطنية، كلية
الدراسات العليا.
20. سلطة النقد الفلسطينية، <http://www.pma.ps/ar-eg/home.aspx> .
21. السوفاني، عبد الله ، (2011)، *رجوع البنك على المستفيد بعد التنفيذ غير قابل للرجوع فيه*، مجلة الشريعة
والقانون، ع52، ص(154-191).

22. السيسي، صلاح الدين، (1998)، الاعتمادات المستندية والضمانات المصرفية من النواحي الاقتصادية والمحاسبية والقانونية، دار الوسام للطباعة والنشر، لبنان-بيروت.
23. شكري، ماهر كنعن، (2004)، العمليات المصرفية الخارجية، دار حامد للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.
24. ظاهر، أحمد، (1999)، مشكلات الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين الاردنيين.
25. ظاهر، ح.أ.، عبد الجليل، ت.ح، عبيدات، ج.ف، (2008)، «مشكلات اعتمادات التصدير لدى المصارف الأردنية (دراسة ميدانية)»، دراسات العلوم الادارية، المجلد 35، العدد 2.
26. العامر، آمال، (1999)، الاعتمادات المستندية، جامعة بيرزيت، معهد الحقوق.
27. عبد الجليل، حسن، (2006)، مشكلات الاعتمادات المستندية الواردة (اعتمادات التصدير) من وجهة نظر المصدرين الاردنيين، دراسات العلوم الادارية، المجلد 33، العدد 1.
28. عبد الحميد، عبد المطلب، 2000، البنوك الشاملة عملياتها وادارتها، الدار الجامعية، الاسكندرية.
29. عبد الفتاح، أحمد، (1985)، التزامات المصارف ومسؤولياتها في الاعتمادات المستندية على اختلاف انواعها، مجلة المصارف العربية، المجلد 5، العدد 57، ص 26-30.
30. عبد القادر، عثمان، 1993، وسائل الدفع في التجارة الخارجية للاعتمادات المستندية، التحصيلات من المنظور التطبيقي.
31. عبد الله، أمين، 2006، ادارة العمليات المصرفية-المحلية والدولية-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
32. العفيف، زيد حسين، 2005، أنواع الاعتمادات المستندية، ملتقى المحامين.
33. العفدة، ص.خ، الكخن، د.خ، رمضان، ع.ز، (2010)، مخاطر الاعتمادات المستندية على البنوك وأثر تطبيق النشرة 600 من الأصول والاعراف الموحدة للاعتمادات (دراسة تطبيقية على البنوك الاردنية)، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.
34. عليوة، محمد، (2011)، دور الوقاية من مخاطر الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية،
- 2016/3/25 ، <http://kenanaonline.com/users/mohajo/posts/254094>

35. عمر، غسان ، (1999)، *الاعتماد المستندي وتطبيقاته في فلسطين* ، جامعة بيرزيت ، معهد الحقوق.
36. عوض، علي جمال الدين، 1989، *الاعتمادات المصرفية وضماناتها*، دار النهضة العربية، القاهرة.
37. عوض، علي، (1990) ، *عمليات البنوك من الوجهة القانونية*، منشورات الحلبي الحقوقية.
38. *فوائد الاعتمادات المستندية*،(2014)، <http://www.accdiscussion.com/acc12375.html> ، 2016/4/22.
39. القراء، صالح،(2008)، *مدونة العلوم المالية والادارية، الاعتمادات المستندية*، <https://sqarra.wordpress.com/lc1> ، 2016/4/27.
40. محمد، اسماعيل مدحت،(1989)، *محاسبة البنوك التجارية وشركات التأمين*.
41. محمد، جمعة، (2006)، *خدمة الاعتمادات المستندية لدى المصارف التجارية السورية*، <http://tishreen.news.sy/tishreen/public/read/78846> ، 2016/3/20.
42. محمد، رباح، و فاتح، عقاب، (2015)، *الاعتماد المستندي كأداة بنكية في تمويل التجارة الخارجية*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.
43. محمد، ن.آمال، (2012)، *إجراءات الاعتمادات المستندية في العراق بين الحقيقة والرؤى*، جامعة بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 29.
44. مركز الاحصاء الفلسطيني . <http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx>.
45. مسعود، ظاهر، (2010)، *تسيير الضمانات البنكية لمواجهة مخاطر التجارة الخارجية*، المنهل.
46. مصلح، محمود،(2001)، *الاعتماد المستندي والتغيرات التي تحدث خلال الاعتماد المستندي*، جامعة بيرزيت، كلية الحقوق.
47. المعشر، حسام جريس، (1994)، *تنازع القوانين والاختصاص القضائي في العلاقات الناشئة عن الاعتمادات*.
48. مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث،(2008)، *تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني*، مركز التجارة الفلسطيني (بال-تريد).

49. موسى، حمدي، (1988)، *الاعتمادات المستندية*، مجلة ادارة الاعمال، العدد41، ص81-89.
50. ناصيف، الياس، (2014)، *العقود المصرفية*، المجلد الثالث، منشورات الحلبي الحقوقية.
51. نور الدين، باسم محمود، (2009)، *الاعتمادات المستندية -النظرية والتطبيق-*، الجزء2، اصدار اتحاد المصارف العربية.
52. هلالى، حسين، (2007)، *نظم المعلومات SWIFT ودوره في تنشيط حركة التعامل المصرفي*، جامعة قناة السويس، مصر.
53. CBI Bank Supervision Department، *المبادئ الاساسية للاعتمادات المستندية* ، (2008) .

الاشخاص الذين تم مقابلتهم:

1. رئيس قسم الاعتمادات المستندية في بنك القاهرة عمان الأستاذ حمدي دحادحة.
2. رئيسة قسم الاعتمادات المستندية في بنك فلسطين كوين مسعود.

الملاحق :



السيدة المحترمة/ة :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ,

تحية طيبة وبعد :

أقوم بإعداد مشروع تخرجي حول "الاعتمادات المستندية وتأثيرها على التجارة الخارجية في فلسطين" استكمالاً لنيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة بيرزيت , وإيماناً مني بأهمية آرائكم وملاحظاتكم لتحسين مستوى التجارة في فلسطين , كونكم تجار ولديكم الخبرة في هذا المجال والتي سوف تساعدني في الإجابة على أسئلة البحث .

فالرجاء منكم التكرم بتعبئة هذه الاستبانة، مع العلم أن البيانات الواردة فيها لأغراض البحث العلمي ولن يتم نشرها أو إعلانها لغير هذا الغرض .

مع قبول خالص تقديري واحترامي .

الباحثة: حليلة خصيب

1. انت كتاجر، هل تستخدم الاعتمادات المستندية في تعاملاتك التجارية بالخارج ؟

نعم

لا

2. اذا كانت اجابتك نعم، ما هو نوع الاعتماد الذي تستخدمه ؟

اعتماد استيراد

اعتماد تصدير

3. اما اذا كانت اجابتك لا، ماذا تستخدم في تعاملاتك التجارية بالخارج؟

(1

(2

(3

(4

4. برأيكم، هل الاعتماد المستندي ضروري للتعاملات التجارية مع الدول الخارجية ؟

نعم

لا

5. في أي القطاعات تستخدمون الاعتمادات المستندية ؟

تجاري : تجارة السيارات

السجاد

صناعي

6. هل تواجهون صعوبة في التعامل مع نموذج الاعتماد المستندي المستخدم بالبنوك؟

نعم

لا

7. إذا كانت اجابتم نعم ما هي أكثر الصعوبات التي تواجهكم؟

(1)

(2)

(3)

(4)

8. هل تواجهكم معوقات في عملية استلام البضاعة؟

نعم

لا

9. إذا كانت اجابتم نعم ما هي المعوقات؟

(1)

(2)

(3)

(4)

10. هل هناك معوقات لاستلام البضاعة من الحكومة؟

نعم

لا

11. إذا كان يوجد معيقات من الحكومة أذكرها ؟

(1)

(2)

(3)

(4)

12. هل تناسبكم العمولات البنوك على عملية طلب فتح الاعتماد او التعديل عليه و حجم التأمين ؟

نعم

لا

13. كم تبلغ عمولات التعديل على المستندات ؟

\$30 - \$10

\$70 - \$50

\$100 - \$80

14. كم تبلغ تكاليف استخدام شبكة سويفت؟

\$70 - \$50

\$100 - \$80

\$140 - \$120

15. انت كتاجر، هل ترى ان استخدام شبكة سويفت يسهل عليك التعامل مع الطرف الآخر بالاعتماد؟

نعم

لا

16. هل يوفر الاعتماد المستندي الحماية لكم بجميع الأحوال؟

نعم

لا

حليمة خصيب

1120137

يهدف البحث الى الاجابة عن بعض التساؤلات التي تتعلق بالاعتماد المستندي، حيث سيتم عمل مقابلات مع رؤساء قسم الاعتماد المستندي في البنوك والتجار الذين يتعاملون بالاعتمادات المستندية، حيث سيتم طرح الأسئلة التالية :

1. ما هي درجة وعي التجار لأهمية الاعتماد المستندي؟
2. هل هناك اقبال من التجار على الاعتمادات المستندية؟
3. كم تبلغ عمولات التعديل على المستندات في البنك وكم حجم التأمين؟
4. ما هو مقدار تأثير تذبذب العملة على الاستيراد؟
5. كم تبلغ مخاطر تحصيل قيمة الاعتمادات المستندية الواردة؟
6. في أي القطاعات يكثر طلب فتح الاعتماد ؟
7. ما هي أكثر الوثائق التي يطلبها البنك لمنح الاعتماد ؟
8. ما هي اجراءات البنك للموافقة على منح الاعتماد المستندي وما هي أهم الشروط الواجب توافرها بالمستورد ؟
9. كم تبلغ نسبة اعسار البنك وعدم قدرته على سداد قيمة الاعتماد؟
10. كيف تؤثر المعوقات الاسرائيلية على عملية سير المستندات وتسليم البضاعة للمستورد؟
11. ما هو القانون الذي يحكم الاعتماد المستندي في فلسطين؟
12. ما هي أكثر انواع الاعتمادات المستندية طلباً من قبل المستوردين؟
13. كم تبلغ عدم صحة بعض المدخلات التي يضعها فاتح الاعتماد؟
14. كم تبلغ نسبة استلام اعتمادات بريدية مزورة ؟
15. ما هي الية عمل الاعتماد المستندي وما هي أهم المراحل والاجراءات التي يمر بها الاعتماد المستندي؟
16. ما هي العمولات المفروض دفعها من قبل طالب فتح الاعتماد للبنك؟
17. كم من الوقت يستغرق اصدار الاعتماد المستندي؟
18. من هي الاعتمادات الأكثر طلباً، اعتمادات الاستيراد ام اعتمادات التصدير؟
19. ما هي الية فتح الاعتمادات المستندية المتبعة حالياً لدى البنك، هل هي الاطلاع او لأجل أو التسهيلات الائتمانية؟
20. هل هناك تدمر من قبل العملاء من التكاليف العالية عند استعمال شبكة سوفيت لاعتمادات التصدير؟